

# شمس الأصول

## في إيضاح قواعد الأصول

الإمام نورالدين  
عبد الله بن حميد السالمي رحمه الله  
( طبعة روعي فيهادقة الضبط والتنقيح )

الطبعة الأولى  
( ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م )

الناشر:

مركز طالب الراشدي للخدمات والإنتاج الفني والتوزيع  
محافظة مسقط - ولاية بوشهر  
الغبرة الشمالية - هاتف: ٥٨٧٠٥٩٠ (٠٠٩٦٨)



٥٨٧٠-٥٩٠

## شكرو عرفان

نتوجّه بالشكر الجزيل لكلّ من ساهم في إخراج هذا الإصدار

و كان له دورٌ في إبرازه على هذا الوجه

و نخصّ بذلك :

مكتبة الإمام نور الدين السالمي - رحمه الله -

والمشايخ و الأساتذة و الإخوة الفضلاء

سائلين المولى - عز وجل -

أن يجزل لهم الأجر والثواب

..

الناشر

## ترجمة الناظم

الإمام العلامة أبو محمد عبد الله بن حميد بن سلوم السالمي، الشهير بـ "نور الدين"، وُلِدَ ببلدة الحوقين من أعمال الرستاق بعمان، ما بين سنتي ١٢٨٣ و١٢٨٤هـ، وتوفي -رحمه الله- ليلة ١٨ من شهر ربيع الأول ١٣٣٢هـ / ١٤ فبراير ١٩١٤م. فقيه مدقق، وإمام محقق، ومرجع عمان في عصره، وناظم للشعر، نشأ في بلدة الحوقين، تعلم القرآن على يد والده، وأفاد ممن حول بلدته من أهل العلم، وقد فقد بصره في الثانية عشرة من عمره.

بعد ذلك انتقل إلى الرستاق، فتلقَّى العلم على يد علمائها، من أمثال: الشيخ راشد بن سيف اللمكي، والشيخ عبد الله بن محمد الهاشمي، والشيخ ماجد بن خميس العبري، وفي سنة ١٣٠٨هـ / ١٨٩١م انتقل إلى الشرقية لما سمع عن الشيخ صالح بن علي الحارثي، واستوطن القابل، وتعلم على يديه مختلف العلوم من تفسير وأصول إلخ...

١ نقلاً عن (معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية - قسم المشرق) ٢/٢٤٦، فهد بن علي السعدي،

مكتبة الجيل الواعد، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م بتصرف.

ولما ذاع صيت الإمام السالمي في الآفاق صارت وفود الطلبة تأتي إليه من كل حذب وصوب، فتخرج على يديه أغلب علماء عمان في ذلك الوقت، كالإمامين سالم بن راشد الخروصي، ومحمد بن عبد الله الخليلي، والشيخ أبي مالك عامر بن خميس المالكي، والشيخ سعيد بن حمد الراشدي، وغيرهم كثير.

كان ضرير البصر، لكنه - مع ذلك - نير البصيرة، جاهد في سبيل صلاح الأمة، وكان يرثي لحال المسلمين في عصره، وتمكن بإيمانه وإخلاصه من إقامة الإمامة قبل موته بسنة، فنصب الإمام سالم بن راشد الخروصي إماماً للمسلمين.

كان خطيباً منطيقاً، يرتجل الخطب الطوال حسب ما يقتضيه الحال للسعي في إصلاح الأمة وجمع الشمل، وكان جواداً سخياً زاهداً في الدنيا، عظيم الهيئة.

كان - رحمه الله - أحد أقطاب الأمة المجتهدين، محققاً جليلاً، جامعاً للمنقول والمعقول، معروفاً بغزارة العلم والاجتهاد، واسع الاطلاع، وإليه انتهت رئاسة العلم في عمان.

ذكر لبعض مؤلفاته :

أولاً : الكتب والرسائل المفردة :

- ١- تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان
- ٢- إيضاح البيان في نكاح الصبيان
- ٣- تلقين الصبيان فيما يلزم الإنسان
- ٤- الحجج المقنعة في أحكام صلاة الجمعة
- ٥- الحجة الواضحة في الرد على التلفيقات الفاضحة
- ٦- سواطع البرهان
- ٧- بذل المجهود في مخالفة النصارى واليهود
- ٨- اللمعة المرضية من أشعة الإباضية
- ٩- الحق الجلي في سيرة الشيخ صالح بن علي
- ١٠- رسالة في نجاسة الدم المسفوح
- ١١- رسالة في التوحيد (أو صواب العقيدة)
- ١٢- رسائل تاريخية

ثانياً : المتون والأراجيز والقصائد :

- ١- أنوار العقول : أرجوزة في أصول الدين تقع في ٣١٧ بيت
- ٢- غاية المراد في نظم الاعتقاد : قصيدة لامية في الاعتقاد

- ٣- مدارج الكمال بنظم مختصر الخصال : أرجوزة تزيد على ٢٠٠٠ بيت
- ٤- جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام : أرجوزة تقع في ١٤٠٠٠ بيت
- ٥- شمس الأصول<sup>١</sup> : ألفية في أصول الفقه
- ٦- فاتح العروض والقوافي : أرجوزة تقع في أكثر من ٣٠٠ بيت
- ٧- بلوغ الأمل في المفردات والجمال : أرجوزة في أحكام الجمل
- ٨- كشف الحقيقة لمن جهل الطريقة : أرجوزة في أصول المذهب الإباضي ونشأته
- ٩- ديوان يشتمل على قصائده الشعرية
- ١٠- مجموع المناظيم على قاعدة المتون

ثالثاً : الشروح :

- ١- شرح الجامع الصحيح
- ٢- شرح بلوغ الأمل في المفردات والجمال
- ٣- بهجة الأنوار

١ وهي الأرجوزة التي تقدّم لها بهذه المقدمة.

- ٤- مشارق أنوار العقول
- ٥- معارج الآمال على مدارج الكمال
- ٦- طلعة الشمس<sup>١</sup>
- ٧- المواهب السنية على الدررة البهية
- ٨- المنهل الصافي على فاتح العروض والقوافي
- ٩- روض البيان على فيض المنان
- ١٠- طريق السداد على علم الرشاد
- ١١- الشرف التام شرح دعائم الإسلام

رابعاً : الفتاوى والتعليقات والتصحيحات :

- ١- الفتاوى عن نوازل عُمان وغيرها في مختلف الفنون
- ٢- تعليقات على كتاب (أصول الدين) للشيخ سعيد بن خلفان الخليلي
- ٣- تعليقات على كتاب (إن لم تعرف الإباضية يا عقبى) للإمام القطب
- ٤- تعليقات على كتاب (خزائن الآثار)
- ٥- تصحيح الجامع الصحيح

١ وهو شرح لأرجوزة (شمس الأصول) التي نُعنى بنشرها .



خامساً : المراسلات والخطب :

١- مراسلات بينه وبين علماء المغرب وبعض علماء مصر

٢- خطبة في الحث على الجهاد وأتباع سبيل الرشاد

وإن المتأمل في مؤلفاته يجد أنه دائماً يربط فيها القضية بالدليل، سواء كانت هذه القضية قضية فكرية، أم كانت قضية فقهية، وكان يرفض كل الرفض الاعتماد على أقوال العلماء، وإنما هو الدليل فحسب؛ ولذا فهو يورد في تأليفه أقوال علماء المذاهب الثانية في مختلف الفنون، فالمحكّم عنده هو الدليل دون الرجال، وتبدو في مؤلفاته - رحمه الله - النزعة الإصلاحية الداعية إلى وحدة الأمة، وجمع الشمل.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شمس الأصول

في إيضاح قواعد الأصول

## مُقَدِّمَةٌ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَنْزَلَ  
بِحَسَبِ الْحِكْمَةِ فِي إِنْزَالِهِ  
فَسَلَكْتَ عُقُولَ أَهْلِ الصِّدْقِ  
وَسَقَطَتْ أَفْهَامُ أَهْلِ الْجَهْلِ  
أَحْمَدُهُ عَلَى الْهُدَى مَعَ نِعْمَةٍ  
مُصَلِّيًّا عَلَى الرَّسُولِ أَحْمَدًا  
وَأَلِّهِ وَصَحْبِهِ مَا اسْتَخْرَجَا  
كِتَابَهُ مُفَصَّلًا وَمُجْمَلًا  
فَأَسْتَبَقَ الْأَذْهَانَ فِي إِجْمَالِهِ  
بِصَادِقِ الْفِكْرِ سَبِيلَ الْحَقِّ  
بِوَهْمِهَا عَلَى مَهَاوِي الْبُطْلِ  
وَأَسْتَمِدُّ شُكْرَهُ مِنْ كَرَمِهِ  
أَزْكَى صَلَاةٍ وَسَلَامٍ أَبَدًا  
فِكْرٌ مِنَ الدَّلِيلِ حُكْمًا أَبْلَجًا

وَبَعْدُ : فَالْعِلْمُ بِفَنِّ الْفِقْهِ  
لَأَنَّهُ قَوَاعِدٌ مُنْضَبِطَةٌ  
وَلَمْ أَجِدْ فِي فَنِّهِ مَعَ شَرْفِهِ ١٠  
وَطَائِبًا قَدَمْتُ رِجَالًا طَائِبًا  
ثُمَّ كَرَرْتُ بَعْدَهَا فَارَرْتُ  
فَهَاكَهُ مِنْ مَنِّ الرَّحْمَنِ  
مُنْطَوِيًّا عَلَى طَرِيقَةِ السَّلْفِ  
وَقَدْ رَجَوْتُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَهُ ١٥  
مُنْدَرِجٌ تَحْتَ أُصُولِ الْفِقْهِ  
بِهَا مَعَانِي أَصْلِهِ مُرْتَبِطَةٌ  
نَظْمًا يُرِيكَ دُرَّةً مِنْ صَدْفِهِ  
نَظَامَهُ ثُمَّ فَارَرْتُ هَارِبًا  
وَبِمُرَادِي فِيهِ قَدْ ظَفِرْتُ  
نَظْمًا حَوَى جَوَاهِرَ الْمَعَانِي  
مُنْقَحًا مِنْ كُلِّ نَقْدٍ وَزَيْفٍ  
وَبَاقِي أَعْمَالِي خَالِصًا لَهُ

### حَدُّ أُصُولِ الْفِقْهِ

حَدُّ أُصُولِ الْفِقْهِ عِلْمٌ يُقْتَدَرُ  
وَسُنَّةُ الرَّسُولِ وَالْإِجْمَاعِ  
وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ  
وَهُوَ الصَّحِيحُ لِرُزُودِ النَّصِّ  
فَالْأَصْلُ مَا عَلَيْهِ غَيْرُهُ ابْتِنَى ٢٠  
وَتَقْلُوهُ لِلدَّلِيلِ الْوَاضِحِ  
وَالْفِقْهُ وَضْعًا : فَهْمٌ مَا بِهِ خَفَا  
بِهِ عَلَى اسْتِنْبَاطِ أَحْكَامِ السُّورِ  
كَذَلِكَ الْقِيَاسُ مَعَ نِزَاعِ  
أَنَّ الْقِيَاسَ مَثَبْتُ لِلْحُكْمِ  
مُنْبَهًا عَلَيْهِ أَوْ مُسْتَقْصِي  
وَأَصْلٌ وَضَعُهُ لِجِسِّي الْبِنَا ٢٠  
وَاسْتَعْمَلُوهُ فِي الْمَقَالِ الرَّاجِحِ  
وَاسْتَعْمَلُوهُ عِلْمًا وَعُرْفًا

فَقِيلَ : عِلْمُ النَّفْسِ مَا لَهَا وَمَا  
فَالْعِلْمُ بِالْأَخْلَاقِ وَالتَّوْحِيدِ  
وَبَحْثُهُ حَيْثُ الدَّلِيلُ أَثْبَتَا ٢٥  
وَمُنْتَهَاهُ مَنْ لَهُ قَدْ عَلِمَا  
يَلْزَمُهَا فِعْلاً وَتَرْكاً فَاعْلَمَا  
قَدْ خَرَجَا عَنْهُ بِذَا التَّقْيِيدِ  
حُكْمًا وَحَيْثُ الْحُكْمُ مِنْهُ ثَبَتَا  
يَعْرِفُ حُكْمَ اللَّهِ فِيمَا حَكَمَا  
إِلَى مَقَامٍ لَيْسَ بَعْدَهُ أَمَدُ  
فَبُنْتَهِيَ إِلَى سَعَادَةِ الْأَبَدِ

## القِسْمُ الْأَوَّلُ مِنَ الْكِتَابِ فِي الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ

### الرُّكْنُ الْأَوَّلُ فِي مَبَاحِثِ الْكِتَابِ

أَمَّا الْكِتَابُ فَهُوَ نَظْمٌ نَزَلَا  
عَلَى نَبِيِّنَا وَعَنْهُ نُقِلَا  
تَوَاتُرًا وَكَانَ فِي إِنْزَالِهِ  
إِعْجَازٌ مَن نَاوَاهُ فِي أَحْوَالِهِ  
فَكُلُّ مَنْقُولٍ بِلَا تَوَاتُرٍ ٣٠  
لَمْ يُعْطَ حُكْمَهُ بِلَا تَاكُرٍ  
وَإِنْ يَكُنْ عَمَلْنَا بِمَا نَدَرُ  
مِنَ الْقِرَاءَاتِ جَوَازُهُ اشْتَهَرُ  
فَذَلِكَ مِثْلُ خَبَرِ الْآحَادِ  
لَأَنَّهُ عَنِ النَّبِيِّ الْهَادِي

### مَبَحَثُ الْخَاصِّ وَأَحْكَامِهِ

الْخَاصُّ مَا دَلَّ لِمَعْنَى مُفْرَدٍ  
كَرَجُلٍ وَمَائَةٍ فِي الْعَدَدِ  
وَنَحْوِ زَيْدٍ عَلْمًا عَيْنِي  
وَنَحْوِ إِنْسَانٍ وَذَا نَوْعِي  
وَيَشْمَلُ الْمُطْلَقَ وَالْمُقَيَّدَا ٣٥  
وَالْأَمْرَ وَالنَّهْيَ إِذَا تَجَرَّدَا  
وَحُكْمُهُ الْقَطْعُ بِمَا عَلَيْهِ دَلَّ  
إِلَّا إِذَا كَانَ لِعَارِضٍ نَزَلُ

## ذِكْرُ الْأَمْرِ

- طَلَبُ فِعْلٍ غَيْرٍ كَفَّ لَا عَلَى  
بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ وَبِالْإِشَارَةِ  
حَقِيقَةً نَحْوُ: " اِفْعَلْنَ وَتَفْعَلِ"  
فَمِنْ هُنَا الْمُنْدُوبُ مَأْمُورٌ بِهِ ٤  
وَحُكْمُهُ الْوُجُوبُ مَا لَمْ تَصْرِفِ  
فَائِئَهُ وَإِنْ يَكُنْ يَشْمَلُ مَا  
لِخَارِجٍ عَنِ ذَاتِهِ وَذَلِكَ  
وَنَحْوُهَا وَشَاعَ الْإِسْتِدْلَالُ  
وَلَمْ يَكُنْ يَنْكُرُ وَالشَّيْءُ ٤٥  
وَقِيلَ: لِلتَّنْدَبِ، وَقِيلَ: مُشْتَرَكٌ  
وَحُكْمُهُ إِنْ جَاءَ بَعْدَ الْحَظَرِ  
وَالْأَمْرِ قَدْ يَأْتِي مُقَيِّدًا وَقَدْ  
فَعَّلُهُ فِي وَقْتِ قَيْدِهِ لَزِمَ  
وَوَجَبَ الْقَضَا بِأَمْرٍ ثَانِي ٥٠  
وَقِيلَ: بِالْأَمْرِ الَّذِي تَقَدَّمَ
- وَجِهَ الدُّعَاءِ فَهُوَ أَمْرٌ حَصَلَا  
إِنْ فُهِمَتْ وَقَدْ تَجِي الْعِبَارَةُ  
وَعَبَّرَهَا نَحْوُ " أَمَرْتُ فَأَقْبَلِ"  
وَقِيلَ - لَا - وَالْخُلْفُ لَفْظِيٌّ بِهِ  
قَرِينَةٌ لَهُ عَنِ الْمَعْنَى الْوَفِي  
سِوَى الْوُجُوبِ فَالْوُجُوبُ انْحَتَمَا  
" مَالِكٌ لَا تَسْجُدُ إِذْ أَمَرْتُكََا "  
بِهِ عَلَى الْوُجُوبِ فِيمَا قَالُوا  
مِنْ غَيْرِ انْكَارٍ لَهُ إِجْمَاعٌ  
بَيْنَهُمَا وَوَقَفَ الْبَعْضُ وَشَكَّ  
وَالتَّنْدَبِ حُكْمٌ مَا مَضَى فَلْتَنْدِرِ  
يَأْتِي بِلَا قَيْدٍ فَإِنْ قَيْدٌ وَرَدَّ  
وَمَنْ يُفَوِّتُهُ بِلَا عَذْرٍ أَثِمَ  
إِنْ فَاتَ أَوْ فَوَّتَهُ التَّوَانِي  
وَالأَوَّلُ الصَّحِيحُ عِنْدِي فَافْهَمَا

وَإِنْ يَكُنْ غَيْرَ مُوقَّتٍ فَلَا  
 وَقِيلَ : بِالْفَوْرِ وَبَعْضٌ وَقَفَا  
 وَإِنْ يَكُنْ مُقَيِّدًا بَعْدَ  
 فَاعْتَبِرِ الْقَيْدَ الَّذِي عَلَيْهِ دَلٌّ ٥٥  
 وَهَكَذَا مُقَيِّدٌ بِوَصْفٍ  
 فَإِنْ يَكُنْ مِنْ ثَابِتِ الْأَوْصَافِ  
 وَإِنْ يَكُنْ مِنْ غَيْرِهِ فَلَا يُفِدُ  
 وَإِنْ عَرَى الْأَمْرُ عَنِ الْقِيُودِ  
 مِنْ غَيْرِ تَكَرُّارٍ وَغَيْرِ وَقْتٍ ٦٠  
 لَكِنَّهُ يَدُلُّ بِاسْتِزْمَامِهِ  
 إِنْ كَانَ ذَا قَيْدٍ وَإِنْ مِنْهُ خَلَا  
 وَلَا يَدُلُّ الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ عَلَى  
 وَإِنْ يَكُنْ مُسْتَلْزِمًا لِلْكَفِّ  
 وَالْأَمْرُ بِالْأَمْرِ بِشَيْءٍ أَمْرٌ ٦٥  
 لَيْسَ بِأَمْرٍ وَهُوَ الْقَوْلُ الْأَصَحُّ

فَوْرٌ وَلَا تَرَاحٌ مُنْذُ حَصَلَا  
 وَصُحِّحَ الْأَوَّلُ مِنْهَا فَاعْرِفَا  
 كَمَرَّةً أَوْ بَدْوَامٍ الْأَبْدِ  
 وَاحْكُمْ عَلَيْهِ بِالَّذِي فِيهِ نَزَلُ ٥٥  
 يُعْتَبَرُ الْقَيْدُ بِحَسَبِ الْعُرْفِ  
 أَفَادَ تَكَرُّارًا بِلَا خِلَافٍ  
 ذَلِكَ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَدْ قُصِدَ  
 دَلٌّ عَلَى حَقِيقَةِ الْمُقْصُودِ  
 وَغَيْرِ فَوْرٍ وَتَرَاحٍ يَأْتِي ٦٠  
 عَلَى اجْتِزَاءِ فَاعِلِي أَحْكَامِهِ  
 وَقَوْلُ بَعْضٍ لَا يَدُلُّ أَبْطَلَا  
 نَهَى عَنِ الضِّدِّ الَّذِي تَحَصَّلَا  
 فَجَعَلَهُ نَهْيًا بَدَا لَا يَكْفِي  
 بِذَلِكَ الشَّيْءِ وَقَالَ : الْبَدْرُ (١)  
 لِمَا عَلَيْهِ مِنْ دَلِيلٍ اتَّضَحَ

(١) المقصود ب(البدن) : العلامة أبو العباس أحمد بن سعيد الشماخي (ت : ٩٢٨ هـ - ١٥٢٢ م) .

لأنه يصح نهي من أمر  
 وأنه يلزم أن ياتم من  
 وإن أتى الأمر وقد تكرر  
 وقال قوم: إنه مكرر  
 وقيل: إن كان هناك نسق  
 إذ أصله الوجوب في الحالين  
 وإن يكن محتمل التأكيد  
 وإن يكن مقترنا بعطف

بأمره بلا تناقض ذكر  
 يقول للسيد: مر عبدك أن  
 وأتفق المعنى فلا تكرر  
 ما لم تكن قرينه تغير  
 كرر والأضعف منها الأسبق  
 ولا دليل لسوى هذين  
 فإنه مخالف التعميد  
 يزاد ضعفا فوق ذلك الضعف

### الخاتمة

والشيء لا يصح أن يعلقا  
 لكن إذا ما اختلف المحل

أمر ونهي فيه حيث اتفقا  
 فإنه حينئذ يحل

### ذكر النهي

النهي أن يطلب كف من سوى  
 فدخلت فيه حقائق الصيغ  
 فنحو: لا تفعل حقيقة وما

خالقنا ولفظ ذا الحد احتوى  
 كذا مجازها ومن نقد فرغ  
 نحو: نهيتكم مجاز علما



وَحُكْمُهُ التَّحْرِيمُ وَالِدَوَامُ ٨٠ وَالْفَوْرُ كَيْلًا يُفْعَلُ الْحَرَامُ  
 مَا لَمْ يَكُنْ تَمَّ دَلِيلٌ اقْتَضَى خِلَافَ مَا ذَكَرْتُهُ فِيمَا مَضَى  
 وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ لِلتَّكْرِيبِ حَقِيقَةً كَرَاهَةَ التَّنْزِيهِ  
 وَوَقَفَ الْبَعْضُ عَنِ التَّعْيِينِ بِزَعْمِهِمْ لِعَدَمِ التَّبَيِّنِ  
 وَقِيلَ: بِاشْتِرَاكِهِ بَيْنَهُمَا وَأَرْجَحُ الْأَقْوَالِ مَا تَقَدَّمَ  
 وَالنَّهْيُ لَيْسَ يُسْتَدَلُّ مِنْهُ ٨٥ عَلَى فَسَادِ مَا نُهِيََا عَنْهُ  
 وَقِيلَ: يُسْتَدَلُّ وَالْبَعْضُ يَدُلُّ إِنْ كَانَ ذَا النَّهْيِ لِدَاتِهِ جُعِلَ  
 وَإِنْ يَكُنْ لِمَصْفَةٍ فِيهِ فَلَا لَهُ بِوَطْءِ حَائِضٍ قَدْ مُثَلًّا

### ذِكْرُ الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ

وَمُطْلَقٌ مَا دَلَّ بِالشُّيُوعِ فِي جِنْسِهِ بِبَدَلِ الْمَوْضُوعِ  
 فَمِنْ هُنَا فَارْقَهُ الْعُمُومُ إِذْ لَيْسَ فِيهِ بَدَلٌ مَعْلُومٌ  
 فَإِنْ يُقَيَّدُ فَهُوَ الْمُقَيَّدُ ٩٠ مِثَالُهُ كَجَاءِ شَيْخٍ أَمْجَدُ  
 حُكْمُهُمَا أَنْ يُجْرَ كُلُّ وَاحِدٍ مَجْرَاهُ فِي مَوَاضِعِ التَّبَاعُدِ  
 وَحَيْثُمَا يَتَّحِدَانِ فِي السَّبَبِ وَالْحُكْمِ فَالْحَمْلُ هُنَاكَ قَدْ وَجِبَ  
 فَيَحْمَلُ الْمُطْلَقُ مِنْهُمَا عَلَى ذِي الْقَيْدِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ حَصَلَا  
 وَإِنْ يَكُنْ حُكْمُهُمَا مُتَّحِدًا وَآخْتَلَفَ الْمَوْجِبُ فَالْخَلْفُ بَدَا

فَبَعْضُنَا وَالشَّافِعِيُّ حَمَلًا ٩٥ وَبَعْضُنَا وَالْحَنَفِيُّ قَالَ : لَا وَقِيلَ : إِنْ كَانَ هُنَاكَ جَامِعٌ يُحْمَلُ أَوْ - لَا - فَالصَّوَابُ الْمَانِعُ

### مَبْحَثُ الْعَامِّ

الْعَامُّ لَفْظٌ دَلَّ دَفْعَةً عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ مُنْحَصِرًا فَكَمَلًا وَعَمَّ مَا عُرِفَ مِنْ جَمْعٍ وَمِنْ وَإِنْ أَتَى ذُو اللَّامِ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَخَصَّصَ الْجَمْعُ إِلَى ثَلَاثَةِ ١٠٠ وَالْجِنْسِ حَتَّى يَبْقَ مِنْهُ وَاحِدٌ كَذَلِكَ فِي الشَّرْطِ وَ( مَنْ ) لِلْعَقْلَاءِ وَتَشْمَلُ الذُّكُورَ وَالنِّسَاءَ وَلَا تَعْمُ صِیغَةُ الذُّكُورِ وَقَدْ تَعْمُهُ بِتَغْلِيبٍ كَمَا ١٠٥ وَلَا تَعْمُ صِیغَةُ النِّسَاءِ وَ( مَا ) لِيُوصَفِ الْعُقْلَاءُ وَذَاتِ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْتِمَاعِ ثُمَّ ( كُلٌّ ) ( أَيْنَ ) وَ( حَيْثُ ) لِعُمُومِ الْأَمْكِنَةِ ( مَنْ ) وَ( مَا ) مُسْتَفْهِمٌ لَا زَائِدٌ وَخَصَّصَتْ إِنْ أَعْقَبَتْهَا أَوْلًا وَالْمُؤْمِنُونَ عَمَّ الْأَنْبِيَاءَ مُؤَثَّثًا فِي غَالِبِ الْأُمُورِ فِي الْمُسْلِمِينَ الصَّالِحِينَ الْكِرَمَاءِ بِكُلِّ حَالٍ أَحَدَ الذُّكْرَانِ غَيْرِهِمْ ثُمَّ ( جَمِيعٌ ) آتٍ لِكُلِّ فَرْدٍ أَوْ لِحِزْبٍ قَدْ يَدُلُّ ( مَتَى ) وَ( مَهْمَا ) لِعُمُومِ الْأَزْمِنَةِ

- وَأَيُّ لِمَا لَهُ أَضِيفَ مُطْلَقًا ١١٠ كَذَا مُنْكَرٌ بِنَفْيِ سُبِقًا  
وَأَنَّ أَتَتْ كَلِمَةً مُكَرَّرَةً فَغَيْرُهَا إِذَا أُعِيدَتْ نَكِرَةٌ  
وَعَيْنُهَا إِذَا أُعِيدَتْ مَعْرِفَةٌ مَا لَمْ يَكُنْ تَمَّ دَلِيلُ صَرْفَةٍ  
وَحُكْمُهُ إِذْ خَالَ مَا فِيهِ دَخَلَ ظَنًّا إِذِ التَّخْصِصُ فِيهِ مُحْتَمَلٌ  
مِنْ تَمَّ نَقْضِي بِالْحُصُوصِ مُطْلَقًا عَلَيْهِ إِنْ قَارَنَهُ أَوْ سَبَقًا  
وَمِنْ هُنَا خُصَّصَ بِالظَّنِّيِّ ١١٥ مِنْ خَبَرٍ وَقَائِسٍ جَلِيٍّ  
هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ وَالشُّوَابِعُ عَلَيْهِ وَالْأَحْنَفُ قَالُوا : قَاطِعُ  
فَأَوْجِبُوا تَخْصِصَهُ بِالقَطْعِ وَقَابَلُوا تَخْصِصَنَا بِالْمَنْعِ  
وَزَعَمُوا بِأَنَّ مَا تَأَخَّرَ مِنْهُ وَذِي الْحُصُوصِ نَاسِخٌ يُرَى  
فَيَنْسَخُ الْحُصُوصُ مِنْهُ مَا اقْتَضَى وَحُكْمٌ مَا عَدَاهُ حُكْمٌ مَا مَضَى  
وَرَحُصٌّ إِنْ تَقَارَنَا وَإِنْ جُهِلَ تَعَارَضَا حِينَئِذٍ فِي الْمُحْتَمَلِ  
وَالْبَحْثُ عَنِ الْمُخَصَّصِ مَعْلُومٍ يَلْزَمُ قَبْلَ الْأَخْذِ بِالْعُمُومِ  
وَإِنْ يَكُنْ لَيْسَ بِمَعْلُومٍ فَهَلْ يَلْزَمُ أَوْ - لَا - فَالْخِلَافُ فِيهِ حَلٌّ  
وَقَالَ قَوْمٌ : بِوَجُوبِ الْعَمَلِ بِأَدْنٍ<sup>(١)</sup> مَا يَكُونُ مِنْ مُحْتَمَلٍ  
لَأَنَّهُ الْمَوْجُودُ بِالتَّحْقِيقِ وَمَا عَدَاهُ لَيْسَ بِالمُحَقَّقِ

(١) أصلها (بادنى)، وحُدفت الألف من أجل إقامة الوزن.

- وَأَنَّ أَتَى لَفْظُ الْعُمُومِ مُسْتَقِيلٌ ١٢٥  
وَأَنَّ يَكُنْ مُفْتَقِرًا إِلَيْهِ  
وَالْفِعْلُ لَا يَعْمُ مَهْمَا أُتِيَا  
لَأَنَّهُ مِثْلُ مَنْكَرٍ يَعْمُ  
وَالنَّفْيُ لَفْظِيٌّ كَحَرْفِ النَّفْيِ  
وَالشَّرْطُ وَاسْتِفْهَامِهِ كَهَلْ تَرَى ١٣٠  
وَفِي الْخِطَابِ يَدْخُلُ الْمُخَاطَبُ  
وَأَنَّ يَكُنْ خِطَابُهُ لِمُفْرَدٍ  
لَكِنَّهُ يَعْمُ بِالْمَشْرُوعِ  
وَلَا يَعْمُنَا خِطَابٌ خَصًّا  
وَقِيلَ: بَلْ يَعْمُنَا إِلَّا إِذَا ١٣٥  
وَعَمَّ مَفْهُومُ الْخِطَابِ مُطْلَقًا  
كَذَلِكَ الْعِلَّةُ فِي أَفْرَادِهَا  
مِثَالُهُ تَحْرِيمُ شُرْبِ الْخَمْرِ  
وَقِيلَ: بِاللَّفْظِ الْعُمُومِ وَالصَّفَةِ  
وَعَمَّ أَيْضًا مَا رَوَاهُ الرَّائِي ١٤٠  
عَنِ السُّؤَالِ بِعُمُومِهِ عَمِلَ  
فَهُوَ بِحَسَبِ مَا انْطَوَى عَلَيْهِ  
وَأَنَّ تَعَدَّى لَا إِذَا لَمْ يُبْتِئَا  
إِذَا نَفِي وَفِي الثُّبُوتِ لَا يَعْمُ  
وَمِنْهُ حُكْمِيٌّ كَمَا فِي النَّهْيِ  
أَكْرَمَ مِنْ زَيْدٍ بَتَعْجِيلِ الْقِرَى  
مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ شَيْءٌ حَاجِبٌ  
فَلَا يَعْمُ الْحُكْمُ كُلَّ أَحَدٍ  
حُكْمِيٌّ عَلَى الْوَاحِدِ فِي الْجَمِيعِ  
نَبَيْنَا إِلَّا بِشَرْعٍ نَصًّا  
دَلَّ دَلِيلٌ أَنَّهُ لَغَيْرِ ذَا  
فِيمَا عَدَا الَّذِي بِهِ قَدْ نَطَقَا  
جَمِيعُهَا تَعْمُ بِاطْرَادِهَا  
لَأَجْلِ مَا خَامَرَهَا مِنْ سُكْرِ  
وَقِيلَ: لَا عُمُومَ فِيهِ فَاعْرِفْهُ  
بِلَفْظِهِ إِنْ كَانَ لَفْظًا حَاوِي

نَحْوُ نَهْيِ النَّبِيِّ عَنِ بَيْعِ الْعَرَزِ  
لَأَنَّ السَّيْلَ فِي الْمَحْكَمِيِّ  
وَيُمْكِنُ الْمَنْقُولُ غَيْرُ الْوَاقِعِ  
قُلْنَا : إِذَا رَوَاهُ عَدْلٌ عَرَفَا  
لَأَنَّ نَظْنَ صِدْقِ الْعَدْلِ  
وَاللَّفْظُ بَعْدَ أَنْ يُخَصَّ أَطْلَقَا  
وَقَالَ بَعْضُ : إِنَّهُ حَقِيقَةٌ  
وَهَلْ يَكُونُ حُجَّةً فِيمَا بَقِيَ  
إِلَّا إِذَا خُصَّ بِالْفِظِّ مُجْمَلٍ  
وَقِيلَ : إِنَّ أَتْبَاعَ الْمُخَصَّصِ  
فَهُوَ هُنَاكَ حُجَّةٌ وَرَعْمَا  
وَالأَوَّلُ الصَّحِيحُ إِذِ الْغَاءُ مَا  
وَأَنْ يَكُنْ إِطْلَاقُهُ مَجَازًا  
وَقَدْ أَتَى الْعُمُومُ فِي الْمَعَانِي

وَقِيلَ : لَا عُمُومَ فِي هَذَا الْحَبْرِ  
لَا فِي الْحِكَايَةِ عَنِ النَّبِيِّ  
لَكِنَّهُ قَصَّرَ نَقْلَ السَّامِعِ  
مَوَاضِعَ اللَّفْظِ فَذَلِكَ انْتَهَى  
فَكَذِبُهُ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ ١٤٥  
عَلَى الَّذِي يَبْقَى مَجَازًا مُطْلَقًا  
وَفِيهِ أَيْضًا غَيْرُ ذِي الطَّرِيقَةِ  
وَكَوْنُهُ فِيهِ دَلِيلًا انْتَهَى  
فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ كَالْمُجْمَلِ  
قَبْلَ وُرُودِ ذَلِكَ الْمُخَصَّصِ ١٥٠  
بَعْضٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَ مُبْهَمًا  
بَقِيَ يَكُونُ عِنْدَنَا تَحْكُمًا  
فَالِاحْتِجَاجُ بِالْمَجَازِ جَازًا  
حَقِيقَةً وَلَيْسَ ذَا مِنْ شَأْنِي

## ذِكْرُ الْمُشْتَرَكِ

- مُشْتَرَكٌ دَلَّ عَلَى شَيْئَيْنِ ١٥٥ فَصَاعِدًا بِالْوَضْعِ مَرَّتَيْنِ  
فَصَاعِدًا بغيرِ نَقْلِ فَخَرَجَ  
فَهُوَ حَقِيقَةٌ بِمَعْنِيَّتِهِ  
وَأَمِنَعَ حَقِيقَتَيْهِ فِي إِطْلَاقِ  
وَبَعْضُهُمْ جَوَزَ إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ  
وَبَعْضُهُمْ جَوَزَهُ تَجَوُّزًا  
وَقِيلَ : بَلْ يَصِحُّ فِي النَّفْيِ فَقطُ  
وَبَعْضٌ مَنْ رَأَى ثُبُوتَ الْمَنَعِ  
وَالْمَنَعُ مُطْلَقًا كَمَا تَقَدَّمَ  
لَأَنَّهُ بِوَضْعِهِ الْمَكْرَرِ  
وَتَابِعِ لِوَضْعِهِ اسْتِعْمَالُهُ ١٦٥  
وَمَوْضِعُ النَّزَاعِ مَا إِنْ فُقِدَتْ  
وَصَحَّ أَنْ يُرَادَ مَعْنِيَّاهُ  
وَبَعْضُهُمْ يَمْتَنِعُ مِنْ وُجُودِهِ  
وَمَا الْخِلَافُ هَاهُنَا لَفْظِيٌّ
- فَصَاعِدًا بِالْوَضْعِ مَرَّتَيْنِ  
مَا كَانَ مَنَقُولًا كَصَخْرٍ وَفَرَجٍ  
وَحُكْمُهُ تَوَقُّفٌ لَدَيْهِ  
وَبَعْضُهُمْ جَوَزَ بِالْإِطْلَاقِ  
جَمْعُهُمَا وَمَنَعُوا مَا يَمْتَنِعُ  
وَوَقَّفَ الْبَاقُونَ أَيَّ تَحَرُّزًا  
وَالْخِلَافُ فِي الْجَمْعِ عَلَى هَذَا النَّمَطِ  
فِي الْفَرْدِ قَالُوا : جَائِزٌ فِي الْجَمْعِ  
هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَنَا فَلْيُعْلَمَا  
دَلَّ عَلَى مَوْضُوعِهِ الْمَقْرَرِ  
فَلَا يَصِحُّ عِنْدَنَا إِرْسَالُهُ  
عِلَاقَةُ الْمَجَازِ لَا إِنْ وَجِدَتْ  
فَإِنَّتَا حِينَئِذٍ نَرُضَاهُ  
بِنَفْسِهِ وَالْحَقُّ فِي وُرُودِهِ  
لَكِنَّهُ الصَّوَابُ مَعْنَوِيٌّ



## ذِكْرُ الْجَمْعِ الْمُنْكَرِ

مَا دَلَّ بِالْوَضْعِ عَلَى كَثِيرٍ ١٧٠ بغيرِ حصرِ جمعِ ذي التنكيرِ  
وَالْحَلْفُ فِي عُمُومِهِ وَالْأَظْهَرُ أَنْ لَا عُمُومَ فِيهِ وَهُوَ الْأَشْهَرُ  
لِعَدَمِ اسْتِعْرَاقِهِ وَحُكْمُهُ لَا يَشْمَلُ الْقَلِيلَ مِنْهُ إِسْمُهُ  
بِالْيَوْمِ وَالْيَوْمَيْنِ لَيْسَ يَحْنُثُ مَنْ آلَ أَيَّامًا هُنَا لَا يَمُكُثُ

## ذِكْرُ التَّخْصِيصِ

إِخْرَاجُ بَعْضِ مَا يَعْمُ اللَّفْظُ أَوْ غَيْرُهُ وَقَسْمُ اللَّفْظِيَّاتِ ١٧٥ بِمُخْرَجٍ وَذَلِكَ إِمَّا لَفْظًا  
مُتَّصِلًا بِهِ وَأَجْنَبِيًّا بَعْضٌ كَذَا اسْتِثْنَاؤُهُ الْمُتَّصِلُ  
شَرْطٌ وَوَصْفٌ غَايَةٌ وَبَدَلٌ فَالشَّرْطُ نَحْوُ أَكْرَمِ الرِّجَالِ  
إِنْ جَانَبُوا الْأَطْمَاعَ وَالْأَمَالَ وَالْوَصْفُ أَكْرَمِ الرِّجَالِ الْعُلَمَاءِ  
فَيُخْرَجُ الْجَاهِلُ إِذْ لَمْ يَعْلَمَا وَقَاتِلِ الْبُعَاةَ حَتَّى يَرْجِعُوا  
عَنْ بَعْضِهِمْ إِلَى الْهُدَى وَيَسْمَعُوا وَبَدَلُ الْبَعْضِ كَأَكْرَمِ الْعَرَبِ  
بَنِي تَمِيمٍ وَقُرَيْشِيَّ النَّسَبِ وَأَكْرَمِ الرِّجَالِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ  
فَالظَّالِمُونَ أُخْرِجُوا مِنَ الْكَرَمِ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنْ مُثَبَّتٍ  
نَفْيٌ وَبِالْعَكْسِ إِذَا لَمْ يَثْبُتِ وَقِيلَ : إِنَّهُ مِنَ الْمَسْكُوتِ عَنْ  
تُبُوتِهِ وَنَفِيهِ أَيَّ حَيْثُ عَنْ



وَقَالَ قَوْمٌ : بَجَوَازِ فَضْلِهِ  
 أَوْ سَسْتَيْنِ أَوْ دَوَامِ الْعُمْرِ  
 وَفِي كَلَامِ اللَّهِ بَعْضُ اشْتِرَاطِ  
 صَحِّهِ وَإِلَّا الْقَوْلُ بِالْمَنْعِ أَحَقُّ  
 إِلَّا إِذَا أَلْجَأَهُ الْإِضْطِرَّارُ  
 مِنْهُ وَجَازَ فِي الْمَسَاوِي مَعْنَى  
 فِي ذَيْنِ لَكِنَّ الْجَوَازُ مُعْتَمَدٌ  
 مَعْطُوفَةٌ إِلَّا لِمَانِعٍ حَصَلَ  
 إِلَّا فَتَى رَأَيْتَهُ مُجَادِلًا  
 وَهَاهُنَا مَذَاهِبٌ كَثِيرَةٌ  
 وَسَائِرُ الْأَقْوَالِ دُونَ ذَيْنِ  
 أَحْكَامُ الْإِسْتِثْنَاءِ خَلَا أَوْلَاهَا  
 بِأَيَّةٍ أُخْرَى وَبِالرُّوَايَةِ  
 وَالْفِعْلِ - أَيِ - فِعْلِ النَّبِيِّ الْهَادِي  
 مَنْ خَالَفَ الْعُمُومَ فِعْلًا فَاقْرَأْ  
 وَخَصَّصَ الْإِجْمَاعُ عِنْدَ النَّاسِ

وَلَا يَصِحُّ فَضْلُهُ عَنِ أَصْلِهِ  
 إِلَى انْقِصَاءِ سَنَةِ أَوْ شَهْرٍ  
 وَقِيلَ : فِي الْمَجْلِسِ جَائِزٌ فَقَطُّ  
 وَقِيلَ : إِنْ نَوَاهُ مِنْ حِينَ نَطَقَ  
 وَالْمَنْعُ مُطْلَقًا هُوَ الْمُخْتَارُ  
 وَامْتِنَعَهُ إِنْ يَسْتَعْرِقِ الْمُسْتَثْنَى  
 كَذَلِكَ فِي الْأَكْثَرِ وَالْخُلْفُ وَرَدُّ  
 وَأَحْكُمْ بِهِ لِلْكَلِّ إِنْ تَلَا جُمْلَ  
 كَاكْرَمِ بَنِي مَخْزُومٍ وَاعْطِ السَّائِلَ  
 وَقَالَ قَوْمٌ : هُوَ لِلْأَخِيرَةِ  
 أَصَحُّ ذَيْنِ أَوَّلِ الْقَوْلَيْنِ  
 وَالشَّرْطُ وَالْغَايَةُ وَالْوَصْفُ لَهَا  
 وَغَيْرُهُ مُنْفَصِلٌ كَأَيَّةٍ  
 وَالْخُلْفُ فِي التَّخْصِيسِ بِالْأَحَادِ  
 كَذَلِكَ بِالتَّقْرِيرِ نَحْوُ إِنْ نَظَرَ  
 كَذَلِكَ بِالْمَفْهُومِ وَالْقِيَاسِ

- وَمَذْهَبُ الرَّاويِ فَلَا يَخْصُّ مَا ٢٠٠ رَوَى وَإِنْ رَأَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ  
كَذَلِكَ الْعَادَةُ لَا تُخْصَّصُ وَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّهَا تُخْصَّصُ  
كَذَلِكَ الْمُقَدَّرُ الْمُحْدُوفُ فِيمَا عَلَى عُمُومِهِ مَعْطُوفٌ  
وَالْقَوْلُ فِي الضَّمِيرِ إِنْ عَادَ إِلَى بَعْضِ الْعُمُومِ لَا يَخْصُّ عُدْلًا  
كَذَلِكَ أَيْضًا لَا يَخْصُّ حُكْمُهُ بِذِكْرِهِ لِبَعْضِ مَا يَعْمُهُ  
يَعْنِي إِذَا أُسْنِدَ لِلْعُمُومِ ٢٠٥ ثُمَّ أَتَى لِبَعْضِهِ الْمَعْلُومِ  
فَلَا يَخْصُّ ذِكْرُهُ لِلْبَعْضِ وَقَالَ بَعْضٌ : بِالْحُصُوصِ يَقْضِي  
وَقَدْ مَضَى تَخْصِيصُهُ بِسَبَبِهِ فِي بَابِهِ فَلْيَكْتَفِ الطَّالِبُ بِهِ  
وَعَيْرُ مَا مَرَّ هُوَ الْعَقْلِيُّ تَخْصِيصُهُ لِلشَّرْعِ أَوْلَى  
كَر ( خَالِقٌ لِكُلِّ شَيْءٍ ) فَخَرَجَ بِالْعَقْلِ ذَاتُهُ وَغَيْرُهَا انْدَرَجَ  
كَذَلِكَ أَيْضًا خُصَّصَ الْمَحْسُوسُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أُوتِيَتْ بِلِقَائِهِ  
وَرِيحُ عَادٍ كُلِّ شَيْءٍ مَا تَذَرُ فَسَقَطَ الْمَانِعُ مِنْهُ فِي الْخَبَرِ  
قَالُوا : وَلَوْ خُصَّصَ نَفْسُ الْخَبَرِ لَكَانَ مُوجِبًا لِكُذِّبِ الْمُخْبِرِ  
قُلْنَا : إِذَا خُصَّصَهُ بِمُتَّصِلٍ وَنَحْوِهِ جَازَ خِلَافُ الْمُنْفَصِلِ  
لَأَنَّهُ لَمْ يَقْطَعْ الْكَلَامَا إِلَّا وَمَعْنَاهُ يُرَى تَمَامًا  
وَبَعْدَ أَنْ تَمَّ يَكُونُ مُخْبِرًا ٢١٥ لَا قَبْلَهُ حَتَّى يُعَدَّ مُفْتَرَى

## مَبْحَثُ الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ

- وَاللَّفْظُ بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهُ انْفَسَمَ  
فَالْمُحْكَمُ الَّذِي بِهِ الْمَعْنَى اتَّضَحَ  
فَالنَّصُّ مَا لَمْ يَحْتَمِلْ مَعْنَى سِوَى  
فَالْقَطْعُ حُكْمُ النَّصِّ مَا لَمْ يَحْتَمِلْ  
وَالظَّنُّ بِالْمُرَادِ حُكْمُ الظَّاهِرِ ٢٢٠  
وَإِنْ يُرَجَّحَ الدَّلِيلُ الْبَاطِنَا  
وَصَرَفُهُ إِلَيْهِ بِالْأَدْلِيلِ  
وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَ مَقْبُولٍ كَمَا  
يَأْتِي قَرِيباً وَبَعِيداً بِحَسَبِ  
أَمَّا ذُو الْإِشْتِبَاهِ فَهُوَ مَا اخْتَفَى ٢٢٥  
وَذَا لِإِجْمَالِ يَكُونُ فِيهِ  
وَحُكْمُهُ الرَّدُّ إِلَى مُحْكَمِهِ  
يَكُونُ فِي الْمَفْعَلِ كَصَلَّى حَيْثُ لَمْ  
وَجَاءَ فِي اللَّفْظِ كَمَثَلِ الْمُشْتَرَكِ  
وَفِي الْمَجَازَاتِ إِذَا تَعَدَّرَتْ ٢٣٠
- لِمُحْكَمٍ وَمُتَشَابِهٍ انْبَهَمَ  
كَانَ بِنَصٍّ أَوْ بِظَاهِرٍ رَجَحَ  
مَعْنَاهُ وَالظَّاهِرُ مَا لَهُ احْتَوَى  
مُحْتَمِلاً وَالظَّنُّ حِينَ يَحْتَمِلُ  
كَذَلِكَ إِلَّا بِدَلِيلٍ ظَاهِرٍ  
فَالْبَاطِنُ الْأَوْلَى فَكُنْ لِي فَاطِنَا  
هُوَ الَّذِي يُعْرَفُ بِالتَّأْوِيلِ  
تَأْوِيلُ أُمَّهَاتِنَا بِالْعَلَمَا  
ظُهُورِ ذَلِكَ الدَّلِيلِ الْمُتَخَبُّ  
مَعْنَاهُ وَالْحُكْمُ لَهُ أَنْ تَقِفَا  
أَوْ كَانَ فِيهِ ظَاهِرُ التَّشْبِيهِ  
وَمُجْمَلٌ يَأْتِيكَ فِي مُبْهَمِهِ  
تُعَلِّمُ حَقِيقَةَ الصَّلَاةِ فَانْبَهَمَ  
وَفِي مُرَكَّبٍ إِذَا الْمَعْنَى ارْتَبَكَ  
حَقِيقَةُ اللَّفْظِ كَذَا إِنْ هُجِرَتْ

وَمَرْجِعِ الضَّمِيرِ وَالتَّنْعَتِ وَفِي  
وَتَسْقِ وَالْإِبْتِدَاءِ وَالْوَقْفِ  
وَالْخَلْفِ فِي إِجْمَالِ نَحْوِ " حُرِّمَتْ  
وَنَحْوِ لَا صَلَاةَ لَا صِيَامًا  
وَهَكَذَا الْأَعْمَالُ بِالتَّيَّاتِ ٢٣٥  
وَلَا تَصُومُوا يَوْمَ عِيدِ النَّحْرِ  
وَصَوَّبَ الْبَدْرُ كَعَبْرَةٍ عَدَمٌ  
إِذِ الْمُرَادُ حُرْمَةُ النِّكَاحِ  
وَفِي الْخَطَا الْمُرَادُ رَفْعُ إِثْمِهِ  
وَصَحَّحُوا وَفُوعَ هَذَا الْبَابِ ٢٤٠  
وَحُكْمُهُ نَلْتَمِسُ الْبَيَانَ  
وَجَائِزٌ تَأْخِيرُهُ مِنْ قَبْلِ  
وَبَعْدَهَا فَلَا يَجُوزُ قَطْعًا  
أَيُّ لَيْسَ مِنْ حِكْمَةِ ذِي الْجَلَالِ  
وَهَكَذَا يَجُوزُ لِلرَّسُولِ ٢٤٥  
وَقَدْ يَجِي الْبَيَانُ بِالْمَعْقُولِ

مُخَصَّصٍ وَصِفَةٍ لَمْ تُعْرَفِ  
( وَالرَّاسِخُونَ ) مَثَلٌ لِلْعَطْفِ  
عَلَيْكُمْ امَّهَاتِكُمْ " إِذِ انْبَهَمَتْ  
لَا حَجَّ لَا نِكَاحَ لَا إِحْرَامًا  
وَزَفَعَ الْخَطَا مِنَ الزَّلَّاتِ ٢٣٥  
وَنَحْوِ إِنِّي صَائِمٌ فَلْتُنْدِرِ  
إِجْمَالَهَا لِعِلْمِنَا الْمُرَادِ ثُمَّ  
وَفِي الْبَوَاقِي عَدَمُ الصَّحَاحِ  
وَالصَّوْمُ فِي الشَّرْعِ أَتَى بِحُكْمِهِ  
فِي سُنَّةِ الرَّسُولِ وَالْكِتَابِ ٢٤٠  
فَنَجْرٍ فِيهِ حُكْمُهُ إِعْلَانًا  
حَاجِتَيْنَا لَهُ بِفَرْضِ الْفِعْلِ  
إِذِ لَمْ نُكَلِّفِ الْمَحَالَّ شَرْعًا  
تَكْلِيفُهُ الْعِبَادَ بِالْمَحَالِّ  
تَأْخِيرُهُ عَنْ زَمَنِ التَّنْزُولِ ٢٤٥  
وَقَدْ يَجِي مِنْ جَانِبِ الْمَنْقُولِ

يَكُونُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ  
 وَقَدْ يَجِي أَقْوَى مِنَ الْمُبَيِّنِ  
 وَقَدْ يَجِي أَدْنَى وَمَنْعُ أَحْمَدٍ<sup>(١)</sup>  
 وَإِنْ تَكَرَّرَ الْبَيَانُ حُكْمًا ٢٥٠  
 وَالثَّانِ تَأْكِيدٌ لَهُ وَعَيْنًا  
 وَإِنْ تَعَارَضَا فَقَدْ تَسَاقَطَا  
 وَإِنْ تَفَاوَتَا فَبِالْأَقْوَى عُمَلُ  
 كَمَا إِذَا طَافَ طَوَافِينَ وَلَمْ  
 فَقَوْلُهُ : الْبَيَانُ مُطْلَقًا وَمَا ٢٥٥

قَوْلٍ وَفِعْلٍ وَيَجْمَعُ زُكْنَ  
 وَمِثْلُهُ فِي مَتْنِهِ الْمُعَيَّنِ  
 كَعَيْرِهِ لِذَيْنِ غَيْرُ جَيِّدٍ  
 بَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي تَقَدَّمَ  
 بَعْضُهُمُ الْمَرْجُوحُ حِينَ بَيْنَا  
 وَبَقِيَ الْإِجْمَالُ لَيْسَ سَاقِطًا  
 وَغَيْرُهُ وَإِنْ يُعَارِضُهُ هُمَلُ  
 يَأْمُرُ إِلَّا بِطَوَافٍ مُلْتَزِمُ  
 يَفْعَلُهُ يُنْدَبُ أَنْ يُلْتَزَمَا ٢٥٥

### مَبْحَثُ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ

إِنْ لَفْظٌ اسْتُعْمِلَ فِي مَوْضُوعِهِ  
 لِأَنَّهُ إِمَّا بِوَضْعِ الشَّرْعِ  
 وَحُكْمُهَا إِثْبَاتُ مَا بِهِ تَبَتْ  
 وَرَجَحَتْ عَلَى الْمَجَازِ وَرَجَحُ  
 وَإِنْ تَعَيَّنَ الْمُرَادُ مِنْهُ ٢٦٠

فَهُوَ حَقِيقَةٌ عَلَى تَنْوِيعِهِ  
 أَوْ عُرْفِهِمْ أَوْ لِقْوِي الْوَضْعِ  
 وَلَا يَصِحُّ نَفْيُ مَا لَهُ تَبَتْ  
 عَلَى ذِي الْاِشْتِرَاكِ مِنْهَا إِذْ وَضَحُ  
 فَلَيْسَ ذَا الْمَجَازِ أَوْلَى مِنْهُ ٢٦٠

(١) المقصود بـ(أحمد) : أبو العباس أحمد بن سعيد الشماخي المشهور بالبدر الشماخي.

وإن يكن في غير ما له وضع  
 وشروطه قرينة تصرفه  
 من نحو تشبيهه وكون أول  
 كذلك الحلول واستعداد  
 وسمه استيعارة إن شَبَّها  
 عقلياً حسية عادياً  
 وهو على الصحيح واقع وفي  
 وإن نفى وقوعه ومنعه  
 يُعرف بالثقل وألا يطرد  
 فما إلى الذهن من المعنى سبق  
 وبالترام قيده للفصل  
 ويتوقف على سواه  
 مثاله تسمية الجزاء  
 يكون في استعماله شرعياً  
 من ثم قال بعضهم : وهبكتا  
 وحكمه إثبات ما قد قصداً

مستعملاً فهو المجاز المتسع  
 عن أصله وعلقة تكشفه  
 وسبب شرطه وجزء كل  
 ونوعها يُنقل لا الأفراد  
 ومرسلاً إن كان غيره بها  
 قرينة المجاز أو حاله  
 آي الكتاب منه ما لا يختفي  
 قوم فإن منعمهم لن نسمعه  
 وفهمه بعد القرينة يرد  
 فهو حقيقة به اللفظ أحق  
 بعكسها مثل جناح الذل  
 لكونه في لفظه ضاهاه  
 بالكر والجهاد باعتماد  
 ولعرباً وأتى عرفياً  
 تُجزي لدى التزويج عن أنكحتا  
 به عموماً أو خصوصاً ورداً

٢٦٥

٢٧٠

٢٧٥



وَصَحَّ نَفِيَهُ وَجَاَزَ أَخَذْنَا  
وَأِنْ تَكُنْ قَدْ أَمَكَنْتَ حَقِيقَتَهُ  
وَأِنَّهُ أَوْلَى مِنْ الْإِضْمَارِ  
وَالدَّاعِ لِاسْتِعْمَالِهِ بِلَاغَتِهِ ٢٨٠  
بِهِ إِذَا الْأَخْذُ بِهِ تَعَيَّنَا  
لَأَنَّهُ مَسْلُوكَةٌ طَرِيقَتُهُ  
وَالثَّقَلِ فِي مَقَامِ الْإِعْتِبَارِ  
وَنَوْعُهُ الْبَدِيعُ وَأَسْتِقَامَتُهُ  
وَحُسْنُ الْإِخْتِرَاعِ لِلْمَعَانِي  
وَإِنْ تَشَا التَّرْغِيبُ وَالتَّنْفِيرُ

### ذِكْرُ الْحُرُوفِ

وَاللَّمْجَازِ وَ سِوَاهُ تَنْقَسِمُ  
فَ (الواوُ) قُلْ لِمُطَلَقِ الْجَمْعِ بِلَا  
فِيحْنَتُ الْفَاعِلِ مَا قَدْ حَلَفَا ٢٨٥  
إِنْ أَحْرَ الْمُعْطُوفِ أَوْ قَدَمَهُ  
وَأُسْتَعَارُ (الواوُ) لِلْحَالِ كَمَا  
فَائِئُهُ يَلْزَمُهُ إِنْ أَعْتَقَهُ  
(الفَاءُ) لِلتَّعْقِيبِ فَالْحِنْتُ اتَّفَقَى  
أَوْ قُرْنَا وَقَدْ أَتَتْ لِلْعِلَّةِ ٢٩٠  
وَ (ثُمَّ) لِلْمُهْلَةِ وَالتَّرْتِيبِ  
تَلِكَ الْحُرُوفِ مِثْلُ سَائِرِ الْكَلِمِ  
مَعِيَّةٍ وَدُونِ تَرْتِيبِ تَلَا  
عَلَيْهِ إِنْ كَانَ بِوَاوٍ عَطَفَا  
أَوْ قَرَنَ الْفِعْلَيْنِ فَلْيَعْلَمَهُ  
فِي اعْتِقَ فَلَانًا وَعَلَيَّ مَا نَمَا  
جَمِيعُ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَنْفَقَهُ  
إِنْ فَصَلَتْ أَوْ قَدَمَتْ مَا عَطَفَا  
وَاسْتَعْمَلَتْ فِي غَيْرِ ذَا لِنُكْتَةِ  
فَالْحِنْتُ لَا يَكُونُ بِالتَّعْقِيبِ



وَاسْتَعْمَلَتْ فِي غَيْرِ ذِي الْمَعَانِي  
عَلَيْهِ مَعَ تَدَارُكِ الْمَخُوفِ  
فَلَسَ بَلِ اثْنَانِ لِذِيكَ الْفُتَيُّ  
وَاحِدَةً بَلِ اثْنَتَيْنِ عَقَّهَا ٢٩٥  
مِنَ الْخِطَابِ نَفِيَهُ مُلْتَزِمًا  
فَوَاجِبٌ تَعَايُرُ اللَّفْظَيْنِ  
لَكِنْ أَبُوهُ حَاضِرٌ وَبَكْرٌ  
لَكِنْ أُجِيزُهُ بِأَلْفٍ مِنْ كَذَا  
فَصَاعِدًا كَهَذِهِ أَوْ تَيْنِ ٣٠٠  
أَوْ الْإِبَاحَةَ عَلَى اسْتِوَاءِ  
كَجَاءَ زَيْدٌ أَوْ أَبُو عَمَّارٍ  
وَمَعْنَى إِلَّا أَنْ مَجَازًا قُبَلًا  
فَلَا تُحِيطُ بِالَّذِي فِيهِ دَخَلَ  
نَحْوُ اشْتَرَيْتُهُ بِأَلْفٍ فَافْهَمَنْ ٣٠٥  
حَقِيقَةً وَحَتَمَ الْإِقْبِضَاءِ

وَلَا يَتَقَدِّمُ وَلَا قِرَانَ  
(بَلِ) لِلْإِعْرَاضِ عَنِ الْمَعْطُوفِ  
فِيثَبْتُ الْأَخِيرُ إِنْ قَالَ : عَلَيَّ  
وَتَثَبْتُ الثَّلَاثُ إِنْ طَلَّقَهَا  
(لَكِنْ) لِاسْتِدْرَاكِ مَا تَوْهَمَا  
وَإِنْ أَتَتْ مَا بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ  
أَوْ مَعْنِيَهُمَا كَسَارَ عَمْرُو  
وَاسْتُونَفَتْ فِي نَحْوِ لَا أُجِيزُ ذَا  
وَ (أَوْ) أَتَتْ لِلْحَدِ الثَّنَائِيْنِ  
فُسْمِرُ التَّخْيِيرِ فِي الْإِنْشَاءِ  
وَتُنْبِجُ الشَّكَّ لَدَى الْإِخْبَارِ  
وَقَدْ أَتَتْ بِمَعْنَى (١) حَتَّى وَ إِلَى  
(الْبَاءِ) لِلْإِلْصَاقِ تَدْخُلُ الْخَلُّ  
وَلَا سِتْبَاعَةَ فَتَدْخُلُ الثَّمَنُ  
وَقَدْ أَتَتْ (عَلَى) لِلِاسْتِعْلَاءِ

(١) أصلها (بمعنى)، وُحْدَتْ الألف من أجل إقامة الوزن.

وَالشَّرْطُ نَحْوُ طَالِقٍ عَلَى كَذَا  
 وَ( مِنْ ) لِتَبْعِيضٍ وَ مَبْدَى الْغَايَةِ  
 لِعَايَةِ ( إِلَى ) وَ ( حَتَّى ) وَأَتَتْ  
 فَتَعَطَّفُ الْغَايَةَ فِي الْعُلُوِّ ٣١٠  
 وَتَدْخُلُ الْغَايَةَ فِي الْمُغَيَّا  
 وَإِنْ تَكُنْ مَجْرُورَةً فَتَدْخُلُ  
 وَقَدْ أَتَتْ ( حَتَّى ) لِلْإِبْتِدَاءِ  
 وَعَوَضٍ كَبِعْتُهُ عَلَى كَذَا  
 وَلَيَّانِ الْجِنْسِ أَوْ زِيَادَةَ  
 عَاطِفَةً ( حَتَّى ) وَمَعْنَاهَا تَبَّتْ  
 وَهَكَذَا الْغَايَةُ فِي الدُّنُوِّ  
 ٣١٠  
 إِنْ عَطَفْتَ كَالنَّاسِ حَتَّى يَحْيَى  
 طَوْرًا وَطَوْرًا لَيْسَ فِيهِ تَدْخُلُ  
 وَقَدْ أَتَتْ لِعِلَّةٍ كـ ( الْفَاءِ )

### ذَكَرَ أَسْمَاءَ الظُّرُوفِ

لِلظَّرْفِ ( فِي ) وَحُكْمُهَا إِنْ أُضْمِرَتْ  
 وَهِيَ مَعَ الْمَكَانِ لِلتَّقْيِيدِ ٣١٥  
 وَمُطْلَقًا تُفِيدُهُ فِي الْوَقْتِ  
 وَلَا فِإِيرَانِ ( مَعَ ) وَلِلتَّقْدِيمِ  
 فَبِثَلَاثٍ طَلَّقَتْ إِنْ طَلَّقَا  
 كَذَاكَ قَبْلَهَا وَأَمَّا بَعْدُ  
 وَإِنْ يَقُلُ : قَبْلَ اثْنَتَيْنِ فَكَمَا ٣٢٠  
 وَ( عِنْدَ ) لِلْحَضْرَةِ نَحْوُ عِنْدِي  
 مَعَ الزَّمَانِ حُكْمُهَا إِنْ أَظْهَرْتَ  
 مِثَالُهُ فِي الْبَيْتِ أَوْ فِي الْبَيْدِ  
 كـ ( طَالِقٌ يَوْمَ سَعِيدٍ يَأْتِي )  
 ( قَبْلُ ) وَ( بَعْدُ ) عَكْسُ ذَا الْمُقَدِّمِ  
 وَاحِدَةً مَعَ اثْنَتَيْنِ مُطْلَقًا  
 فَإِنْ تَكُنْ مَوْطُوعَةً ذَا يَبْدُو  
 لَوْ قَالَ : بَعْدَهَا اثْنَتَانِ فَاغْلَمَا  
 ٣٢٠  
 أَلْفٌ وَدَيْعَةٌ لِهَذَا الْجُنْدِيِّ

## كَلِمَاتُ الشَّرْطِ

لِلشَّرْطِ (إِنْ) وَ(لَوْ) وَ(لَوْلَا) وَ(لَيْنِ) مُسْتَقْبَلٌ وَ ( لَوْ ) لِمَا ضِي قَدْ زُكِنَ  
 وَ ( اللّامُ ) فِي جَوَابِهَا لَا (الفَاءُ) وَمِثْلُ ( لَوْلَا ) الْمَنْعُ الْاسْتِثْنَاءُ  
 وَعَمَّ قَيْدُ ( أَيْنَ ) لِلْمَكَانِ كَذَا ( مَتَى ) يَعْمُ لِلزَّمَانِ  
 فَطَالِقُ أَيْنَ تَشَائِي أَوْ مَتَى ٣٢٥ فَمُطْلَقًا طَلَاقُهَا قَدْ ثَبَتَا  
 إِنْ شَاءَتِ الطَّلَاقَ فِي مَجْلِسِهِ أَوْ بَعْدَهُ وَ لَوْهُ لِنَفْسِهِ  
 ( إِذَا ) لظَرْفٍ وَأَتَتْ مُمْتَرِجَةً بِالشَّرْطِ لَا خَالِصَةً وَمُخْرَجَةً

## الخاتمة

وَ ( كَيْفَ ) لِلسُّؤَالِ عَنِّ حَالٍ فَإِنْ أَمَكَنَّ وَالْإِلْعَاءُ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْ  
 وَ ( غَيْرُ ) تَأْتِي صِفَةً وَاسْتِثْنَاءً فَاخْتَلَفَ الْحُكْمَانِ حَسَبَ الْمَعْنَى  
 فَالِدِرْهُمَّ عَلَيَّ غَيْرُ رُبْعٍ ٣٣٠ ثَلَاثَةُ الْأَرْبَاعِ إِنْ لَمْ تَرْفَعِ  
 وَ لَمْ تَجُرَّوَ إِذَا مَا رُفِعَا أَوْ جُرَّ فَالِدِرْهُمَّ ثَابِتٌ مَعَا  
 لِأَنَّ فِي انْتِصَابِهَا اسْتِثْنَاءً وَإِنَّ فِي انْجِرَارِهَا إِلْعَاءً

### مَبْحَثُ الصَّرِيحِ وَالْكِنَايَةِ

أَمَّا الصَّرِيحُ مِنْ مَجَازٍ كَانَا  
وَحُكْمُهُ ثُبُوتُ مَا بِهِ وَجَبَ  
وَمَا اخْتَفَى مُرَادُهُ مِنْ ذَيْنِ ٣٣٥  
ثُبُوتُ مَا بِهَا أُرِيدَ إِنْ قُصِدَ  
أَوْ أَصْلِهِ مِنْهُ الْمُرَادُ بَأَنَّا  
بِعَيْرِ نِيَّةٍ قَضَاءً مُرْتَقِبًا  
كِنَايَةً وَأَثَبَتْ لَهَا حُكْمَيْنِ  
وَدَفَعَهُ إِذَا بِشُبُهَةٍ تَرِدُ

### مَبْحَثُ دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى الْحُكْمِ

وَاللَّفْظُ قَدْ يَدُلُّ بِالْعِبَارَةِ  
وَيَاقِضُ صَاحِبَهُ وَبِالدَّلَالَةِ  
وَإِنْ يُسَقِّ لِعَیْرِهَا فَالثَّانِي  
وَالْإِقْتِضَاءُ هُوَ مَا تَوَقَّفَا ٣٤٠  
وَلَا يَعْمُ إِنْ بَعِيْرَهُ اِكْتَفَى  
مِثَالُهُ عِنْدَكَ عِنْدِي أَعْتَقَهُ  
وَرَابِعُ الْأَقْسَامِ أَنْ يَدُلَّا  
وَسَمَهُ فَحْوَى الْخِطَابِ إِنْ أَتَى  
وَقَدْ يَجِي مُسَاوِي الْمُنْطَوِقِ ٣٤٥  
وَحُكْمُهُ الْقَطْعُ إِذَا لَمْ يَعْضِ  
وَمَرَّةً يَدُلُّ بِالإِشَارَةِ  
فَأَوَّلُ مَا سَبَقَ لِلإِفَادَةِ  
مَدْلُولُ ذَا وَذَاكَ مَقْصُودَانِ  
عَلَيْهِ صِحَّةُ الْكَلَامِ وَالْوَفَا  
وَعَمَّ إِنْ يُحْتَجُّ إِلَيْهِ فَاعْرِفِ  
بِمَانَةِ - أَيِ - بَعَهُ مِنِّي وَاطْلُقَهُ  
لَا مِنْ مَحَلِّ التَّنْطِقِ حِينَ دَلَّا  
مُؤَافِقًا مَنْطُوقُهُ مَا سَكْنَا  
فِي الْحُكْمِ أَوْ أَوْلَى لَدَى التَّحْقِيقِ  
عَلَيْهِ عَارِضٌ سِوَاهُ يَقْتَضِي

وَأَنَّ يَكُنْ مُخَالَفًا لِحُكْمِهِ  
 أَتْبَتَهُ قَوْمٌ دَلِيلًا وَنَفَى  
 وَشَرْطُهُ أَلَّا يَكُونَ مُقْتَضَى  
 وَذَلِكَ مِثْلُ عَادَةِ لِلْعَرَبِ ٣٥٠  
 وَكَجَوَابِ لِلَّذِي قَدْ سَأَلَ  
 وَهُوَ عَلَى سَبْعَةِ أَنْوَاعٍ وَرَدَّ  
 وَالْحَصْرُ وَالشَّرْطُ وَمَفْهُومُ اللَّقْبِ  
 فَالشَّرْطُ وَالغَايَةُ وَالْحَصْرُ مَعًا  
 وَبَعْضُهُمْ أَعْطَى الْقَرِينِ مِثْلَ مَا ٣٥٥  
 فَحَرَّمَ الْقُرُودَ حِينَ عَطَفَا  
 فَبِالدَّلِيلِ لِلْخَطَابِ سَمِّهِ  
 قَوْمٌ ثُبُوتَ الْحُكْمِ مِنْهُ فَاعْرِفَا  
 يَمْنَعُ مِنْ تَخْصُصِ الْحُكْمِ الرِّضَا  
 فِي نَحْوِ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى الْأَغْلَبِ ٣٥٠  
 وَمِثْلُ تَعْلِيمِ لِمَنْ قَدْ جَهَلَا  
 مَفْهُومٌ غَايَةٌ وَمَفْهُومٌ الْعَدَدُ  
 وَوَصْفُهُ اسْتِثْنَاءُ إِذْ يُتَخَبَّرُ  
 أَقْوَى مَفَاهِيمٍ وَأَجَلَى مَوْقِعَا  
 ٣٥٥ أَعْطَى قَرِينَهُ مِنَ الْحُكْمِ اعْلَمَا  
 لَهَا الْخَازِيرَ وَبَعْضٌ ضَعَفَا

### مَبْحَثُ النَّسْخِ

النَّسْخُ أَنْ يُرْفَعَ حُكْمُ الشَّرْعِ  
 وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ وَقَدْ  
 يَكُونُ فِي الْأَمْرِ وَفِي النَّهْيِ وَإِنْ  
 مَا لَمْ يَكُونَا فِي صِفَاتِ الْبَارِي ٣٦٠  
 وَصَحَّ فِيهِمَا وَإِنْ تَقَيَّدَا  
 بَعْدَ ثُبُوتِهِ بِحُكْمٍ شَرْعِي  
 صَحَّ وَقُوْعُهُ بِتَقْلٍ وَسَنْدٍ  
 بِصِيغَةِ الْإِخْبَارِ جَاءَ فَاسْتَبِينُ  
 وَلَا يَجُوزُ النَّسْخُ لِلْأَخْبَارِ ٣٦٠  
 بِمُقْتَضَى الدَّوَامِ نَحْوُ أَبَدًا

مُنْحَصِرٌ فِي ذَلِكَ التَّمْيِيدِ  
 مَعْنَاهُ حَتَّى يُنْسَخَ الْحُكْمُ اَعْلَمَا  
 وَفِيهِ دُونَ اللَّفْظِ أَيْضًا وَقَعَا  
 كَنَسَخَ قَيْدًا أَوْ كَرَكُنٍ مُتَضَخٌ ٣٦٥  
 نَسَخًا لِذِي التَّقْيِيدِ وَالْمَشْرُوطِ  
 وَالْقَيْدِ بِالْإِيْمَانِ فِي الْكَفَّارَةِ  
 نَسَخًا لَهُ كَذَا مَزِيدُ الْبَعْضِ  
 بِرُكْعَةٍ أَوْ نُقِصَتْ فِي الظُّهْرِ  
 وَيُنْسَخُ الْأَصْلُ وَقِيلَ : تُنْسَخُ ٣٧٠  
 وَنَسَخُوا بِهِ الدَّلِيلَ الطَّنْبِي  
 إِذْ مِنْهُ أَخَذَ حُرْمَهُ وَحَلَّهُ  
 إِنْ أَمَكْنَ امْتِنَالُهُ فِي الْعَقْلِ  
 فَيُخَرِّزُ الشَّوَابَ أَوْ لَا فَيُضِلُّ  
 وَبِالْأَخْفِ وَأَتَى بِالْأَثْقَلِ ٣٧٥  
 وَالسُّنَّةُ الثَّابِتَةُ الْأَرْكَانِ

لَأَنَّ مَا فِيهِ مِنَ التَّيْيِيدِ  
 كَنَحْوِ صُومُوا أَبَدًا لِأَنَّ مَا  
 وَالنَّسْخُ فِي اللَّفْظِ وَفِي الْمَعْنَى مَعَا  
 وَهَكَذَا فِي جُزْءٍ مَعْنَاهُ يَصْحُ ٣٦٥  
 وَلَيْسَ نَسْخُ الْقَيْدِ وَالْمَشْرُوطِ  
 كَالنَّسْخِ لِلوُضُوءِ فِي الْعِبَادَةِ  
 وَلَا يَكُونُ نَسْخُ بَعْضِ الْفَرَضِ  
 مِثَالُهُ لَوْ زِيدَ فَرَضُ الْفَجْرِ  
 وَالْفَحْوُ (١) دُونَ أَصْلِهَا لَا تُنْسَخُ ٣٧٠  
 وَيُنْسَخُ الْمَفْهُومُ دُونَ الْمَتْنِ  
 وَيُنْسَخُ الْمَقْيِسَ نَسْخُ أَصْلِهِ  
 وَصَحَّ نَسْخُ الْحُكْمِ قَبْلَ الْفِعْلِ  
 وَالْحِكْمَةُ اخْتِيَارُهُ هَلْ يُمْتَثِلُ  
 وَوَقَعَ النَّسْخُ بِغَيْرِ بَدَلٍ ٣٧٥  
 وَيُنْسَخُ الْقُرْآنُ بِالْقُرْآنِ

(١) أصلها ( الفَحْوَى )، وحُدفت الألف من أجل إقامة الوزن.



أَعْنِي بِهَا الَّتِي تَوَاتَرًا أَتَتْ  
وَلَا يَجُوزُ النَّسْخُ لِلتَّوَاتُرِ  
وَلَا يَصِحُّ النَّسْخُ بِالْقِيَاسِ  
وَإِنْ يَكُنْ لَهُمْ هُنَاكَ مُسْتَتِدٌّ  
لَأَنَّهُ إِنْ كَانَ عَنْ دَلِيلٍ  
وَإِنْ يَكُنْ لَا عَنْ دَلِيلٍ فَهَمَا  
إِذْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ وُرُودِ الشَّرْعِ  
وَقَدْ يَكُونَانِ مُخَصَّصَيْنِ  
وَيُعْرَفُ النَّسْخُ بِعِلْمِ السَّابِقِ  
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ جُهِلَ الْمُقَدَّمُ  
كَذَا بِقَوْلِ صَاحِبِ الرَّسَالَةِ  
أَمَّا الصَّحَابِيُّ فَلَيْسَ يُقْبَلُ

وَيَنْسَخُ الْقُرْآنُ مَا بِهَا تَبَتْ  
بِغَيْرِهِ مَعَ غَيْرِ أَهْلِ الظَّاهِرِ  
وَلَا يَجْمَعُ جَمِيعَ النَّاسِ  
مِنْ سُنَّةٍ أَوْ مِنْ دَلِيلٍ يُعْتَمَدُ  
فَذَلِكَ النَّسْخُ بِذَا الدَّلِيلِ  
مَعَ وُرُودِ النَّصِّ بَطْلٌ فَاعْلَمَا  
قَوْلٌ لِقَائِلٍ بِغَيْرِ شَرْعٍ  
كَمَا يَكُونَانِ مُبَيَّنَيْنِ  
مِنَ الدَّلِيلَيْنِ وَعِلْمِ اللَّاحِقِ  
فَالْوَقْفُ إِلَّا بِدَلِيلٍ يُعْلَمُ  
قَدْ نُسِخَ الْحُكْمُ أَوْ الدَّلَالَةُ  
إِخْبَارُهُ بِأَنَّهُ مُبَدَّلٌ

٣٨٠

٣٨٥



## الرُّكْنُ الثَّانِي فِي مَبَاحِثِ السُّنَّةِ

السُّنَّةُ الْقَوْلُ مِنَ الرَّسُولِ وَالْفِعْلُ وَالتَّقْرِيرُ لِلْمَفْعُولِ  
 وَالْوَحْيُ مِنْهُ بَاطِنٌ وَظَاهِرٌ ٣٩٠  
 أَقْوَاهُ أَنْ يَسْمَعَ أَوْ أَنْ تَتَّضِحَ  
 وَالْبَاطِنُ اجْتِهَادُهُ وَإِنْ مَنَعَ  
 وَالْحُلْفُ فِي خَطِّهِ وَلَا يُقَرُّ  
 فَهُوَ مِنَ اللَّهِ ذَلِيلٌ ائْتَمَعَ  
 وَالْكُلُّ حُجَّةٌ فَأَمَّا الْأَخِرُ  
 لَهُ إِشَارَةٌ فَإِلْهَامٌ وَضَحٌ  
 وَفُوعُهُ قَوْمٌ فَإِنَّهُ وَقَعَ  
 عَلَيْهِ إِجْمَاعًا فَإِنْ بِهِ اسْتَمَرَ  
 خِلَافُهُ لِأَنَّهُ مِمَّا شَرَعَ

## مَبَاحِثُ الْحَدِيثِ

وَالْقَوْلُ فِي الْحَدِيثِ إِمَّا يَتَّصِلُ ٣٩٥  
 وَأَوَّلُ النَّوْعَيْنِ إِمَّا كَامِلٌ  
 عَنْ مِثْلِهِمْ وَتَمَنَعُ الْعَادَةُ مِنْ  
 فَذَا هُوَ التَّوَاتُرُ اللَّفْظِيُّ  
 وَأَقْطَعُ بِصِدْقِ هَذِهِ الْأُمُورِ  
 وَهُوَ الَّذِي فِي أَوَّلِ الْقُرُونِ ٤٠٠  
 لَكِنَّهُ اسْتَفَاضَ فِيهِمْ وَانْتَشَرَ  
 إِسْنَادُهُ نَقْلًا وَإِمَّا يَنْفَصِلُ  
 وَهُوَ الَّذِي رَوَاهُ جَمْعٌ نَاقِلٌ  
 تَوَاطَى مِثْلِهِمْ عَلَى مَيِّنِ زُكْنِ  
 أَوْ نَقَلَ الْمَعْنَى فَمَعْنَوِيٌّ  
 وَدُونَ ذَلِكَ رُتْبَةُ الْمَشْهُورِ  
 لَمْ يَصِفْ بِشَرْطِهِ الْمَصُونِ  
 وَقَبْلُوهُ عِنْدَ ذَلِكَ وَاسْتَمَرَ

بِإِلَّا كَمَالٍ فَهُوَ الْآحَادِي  
 وَقِيلَ : لَا وَقِيلَ : كُلُّ قَدْ حَصَلَ  
 مَعَ أَنَّهَا ثَمَرَةٌ الْيَقِينِ  
 فَاخْتَلَطَتْ أُصُولُهُمْ بِالْفَرْعِ ٤٠٥  
 فَاخْتَلَفَتْ هُنَاكَ الْأَكْيَاسُ  
 قَوْمٌ وَمَعْنَى الْوَصْفِ قَوْمٌ اعْتَبِرُ  
 وَأَخْرُوا ذَا الْعِلَّةِ الظَّنِّيَّةِ  
 شَرْطُ الْقَبُولِ لِحَدِيثٍ يُرَوَى  
 أَوْ لَيْسَ فِي الْحَدِّ أَتَتْ دَلَالَتُهُ ٤١٠  
 رِوَايَةُ الْمَعْنَى بِدُونِ اللَّفْظِ  
 مَا لَمْ يَكُنْ قَيْدًا كَشَرْطِ مُتَّضِحٍ  
 وَكَاذِبٌ مَنْ زَادَ فِي الْأَنْبَاءِ  
 إِلَّا إِذَا قَامَ دَلِيلُ الْعُقْلَةِ

وَإِنْ يَكُنْ مُتَّصِلَ الْإِسْنَادِ  
 وَلَا يُفِيدُ الْعِلْمَ لَكِنْ الْعَمَلُ  
 فَاتَّبِعُوا بِهِ أُصُولَ الدِّينِ  
 وَقَبْلُوهُ فِي خِلَافِ الْقَطْعِيِّ  
 أَمَا إِذَا عَارَضَهُ الْقِيَاسُ  
 فَقَدَّمَ الْقِيَاسَ قَوْمٌ وَالْخَبْرُ  
 فَقَدَّمُوا ذَا الْعِلَّةِ الْقَطْعِيَّةِ  
 وَيَسَّرَ غَيْرَ مَا تَعُمُّ الْبَلْوَى  
 وَلَا الَّذِي تَعَدَّدَتْ رِوَايَتُهُ ٤١٠  
 وَجَائِزٌ لِعَارِفٍ بِاللَّفْظِ  
 وَقِيلَ : لَا وَحَدَفُ بَعْضِهِ يَصِحُّ  
 وَغَايَةٌ وَنَحْوِ الْأَسْتِثْنَاءِ  
 وَقَبِلْتُ زِيَادَةَ مَنْ نَقَّةِ

## ذکر شروط الراوي

وَشَرَطُ رَاوِيهِ بُلُوغُ الْحُلْمِ ٤١٥ وَالْعَقْلُ وَالصَّبْتُ وَوَصْفُ الْمُسْلِمِ  
 وَكَانَ ذَا مُرْوَعَةٍ تَصُونُهُ عَنْ فِعْلِ مَا يُرْدِيهِ أَوْ يَشِينُهُ  
 فَسَقَطَتْ رِوَايَةُ الَّذِي جَهْلٌ وَمَنْ يَكُنْ بَعْكَسٍ مَا يَرَوِي عَمَلٌ  
 أَوْ تَرَكَ الْأَخْذَ بِهَا سِوَاهُ فَإِنَّهُ طَعَنٌ لِمَا رَوَاهُ  
 وَالْوَقْفُ إِنْ أَوْلَهَا رَاوِيهَا لِأَنَّهَا ذَاكَ لِشَيْءٍ فِيهَا  
 وَسَقَطَتْ رِوَايَةُ التَّوَالِيهِ ٤٢٠ لِأَنَّهَا نَوْعٌ مِنَ التَّوَالِيهِ  
 وَهِيَ الَّتِي الْإِبْهَامُ جَاءَ فِيهَا بِأَنَّهَا مِنْ غَيْرِ مَنْ يَرَوِيهَا  
 أَوْ ذَكَرَ الرَّوَايَ بِغَيْرِ مَا شَهَرَ مِنْ اسْمِهِ لَوْصَمَةٌ فِيمَا ذَكَرُ  
 أَوْ أَنَّهُ سَمَّاهُ بِاسْمِ عَدْلٍ وَلَمْ يُبَيِّنْهُ بِنَوْعِ فَصْلِ  
 إِنْ كَذَّبَ الْأَصْلُ الرُّوَاةَ أُبْطِلَتْ أَوْ قَالَ : لَا أَدْرِي بِهَذَا قَبْلَتْ  
 لِصِحَّةِ الذُّهُولِ وَالنَّسْيَانِ ٤٢٥ وَنَحْوَهَا مِنْ صِفَةِ الْإِنْسَانِ

## ذکر صفة العدل وحكم التعديل

وَالْعَدْلُ مَنْ يَفْعَلُ كُلَّ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَالْمَحْرَمَاتِ يَجْتَنِبُ  
 وَيُجْزِي فِي التَّعْدِيلِ نَقْلَ الْوَاحِدِ لَهُ وَقِيلَ فِيهِ : مِثْلُ الشَّاهِدِ  
 وَقِيلَ : يُجْزِي فِي رِوَايَةِ الْخَبَرِ دُونَ الشَّهَادَةِ لِشَرَطِ مُعْتَبَرٍ

وَهَكَذَا قَدْ قِيلَ : فِي التَّجْرِيحِ  
 وَقِيلَ فِي آدَاءِ هَذَا الْوَصْفِ : ٤٣  
 وَقِيلَ : مِنْ ذِي الْعِلْمِ يَكْفِي وَذَهَبَ  
 وَإِنْ رَوَى الْعَدْلُ عَنِ الْمَجْهُولِ  
 كَذَاكَ حُكْمُهُ بِهِ وَعَمَلُهُ  
 أَمَّا الصَّحَابِيُّ فَقِيلَ : عَدْلٌ  
 بَأْتَهُ عَدْلٌ إِلَى حِينِ الْفِتْنِ ٤٣٥  
 لَكِنَّهُ بَاتْنَيْنِ فِي الصَّحِيحِ  
 إِطْلَاقُ نَفْسِ الْقَوْلِ فِيهِ يَكْفِي  
 بَعْضُهُمْ يُجْزِي إِذَا أَبْدَى السَّبَبَ  
 فَالْخُلْفُ هَلْ هَذَا مِنَ التَّعْدِيلِ  
 أَنْ يُشْرَطَ التَّعْدِيلُ فِيمَا يَقْبَلُهُ  
 وَقِيلَ : مِثْلُ غَيْرِهِ وَالْفَصْلُ  
 وَبَعْدَهَا كَغَيْرِهِ فَلْيُمْتَحَنَ

### ذِكْرُ الْخَبَرِ غَيْرِ الْمَتَّصِلِ

وَمُرْسَلُ الْأَخْبَارِ فَهَوَ الْمُنْفَصِلُ  
 بِلَا خِلَافٍ وَالْخِلَافُ قَدْ وَرَدَ  
 كَذَاكَ مِنْ أئِمَّةِ الرُّوَاةِ  
 وَلَيْسَ بِالْمَقْطُوعِ وَالْمَوْقُوفِ  
 أَمَّا الضَّعِيفُ فَهَوَ مَا فِي سَنَدِهِ ٤٤٠  
 وَمَا عَنِ الْإِسْنَادِ نَقْلُهُ انْقَطَعَ  
 وَمَا عَلَى الصَّاحِبِ يَوْمًا أَوْ قَفَا  
 وَمُنْكَرُ الْحَدِيثِ مَا لَا يَقْبَلُ  
 وَمَا اسْتَفْرَأَ أَنَّهُ ذُو كَذِبٍ  
 فَإِنْ يَكُنْ مِنَ الصَّحَابِيِّ قَبْلَ  
 فِي التَّابِعِيِّ وَالصَّحِيحُ لَا يُرَدُّ  
 مِنْ كُلِّ مَنْ يَرَوِي عَنِ الثَّقَاتِ  
 تَقُومُ حُجَّةٌ وَلَا الضَّعِيفِ  
 وَهَنْ كَطَعْنٍ جَاءَ فِي مُسْتَنَدِهِ  
 فَذَلِكَ الْمَقْطُوعُ أَخَذَهُ امْتِنَاعُ  
 يُعْرَفُ بِالْمَوْقُوفِ إِسْمًا فَاعْرِفَا  
 وَذُو الشَّدُوذِ مَا قَلِيلًا يُنْقَلُ  
 فَذَلِكَ الْمَوْضُوعُ فَلْيُجْتَنَبِ

مَبْحَثُ فِعْلِهِ ﷺ

وَفِعْلُهُ مِنْهُ جِبَلِيٌّ وَقَدْ ٤٤ أَتَى بِيَاناً وَمُخَصَّصاً وَرَدَّ  
 وَمِنْهُ مَا يَخْصُّهُ مِنْ دُونِنَا وَأَيْضاً غَيْرُ ذَلِكَ فَافْطِنَا  
 فَأَوَّلُ الْأَقْسَامِ نَحْوُ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالنُّومِ وَلَمَسِ الْأَهْلِ  
 وَحُكْمُهُ الْحِلُّ لِكُلِّ مُطْلَقاً وَالثَّانِ وَالثَّالِثُ كُلُّ سَبَقاً  
 وَمَا بِهِ خُصَّ فَذَلِكَ مِنْعَا مِنْ غَيْرِهِ كَتَسَعِ زَوْجَاتٍ مَعَا  
 وَغَيْرُهُ قِسْمَانِ قِسْمٌ عُرْفَا ٤٥ مَا حُكْمُهُ فَهُوَ عَلَى مَا وُصِفَا  
 وَالثَّانِ لَمْ يُعْرَفْ وَفِيهِ اخْتِلَفاً وَقِيلَ : وَاجِبٌ وَبَعْضٌ وَقَفَا  
 وَقِيلَ : نَدْبٌ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَقِيلَ : لَا لِكِنَّهُ مُبِيحٌ  
 وَإِنَّمَا صَحَّحَتْ مِنْهَا النَّدْبَا لِكَوْنِهِ لِلْحَقِّ أَذْنٌ قُرْبَا  
 أَمَّا الْوُجُوبُ فَهُوَ شَيْءٌ زَائِدٌ لَمْ يَكُنْ فِي إِبْتِائِهِ ذَا الْوَارِدُ

مَبْحَثُ تَقْرِيرِهِ ﷺ

وَإِنْ رَأَى الْفِعْلَ وَلَمْ يُنْكِرْهُ ٤٥ وَكَانَ قَادِرًا فَقَدْ قَرَّرَهُ  
 لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا فِعْلٌ لَيْسَ بِمَعْلُومِ الْحَرَامِ فَاحْتَفَلَ  
 فَلَيْسَ فِي السُّكُوتِ عَن مُرُورِ مَنْ ضَلَّ لِلضَّلَالِ مِنْ تَقْرِيرِ  
 وَإِنْ بَدَأَ اسْتِيشَارُهُ كَانَ أَذْلَ عَلَى جَوَازِ مَا أَتَاهُ مِنْ فِعْلٍ

وَإِنْ أَتَى تَقْرِيرُهُ مُخْصَّصًا      فَعَيَّرُ مَنْ قُرَّرَ أَيْضًا خُصَّصًا  
إِنْ وَافَقَ الْوَصْفَ الَّذِي لَهُ أُقِرُّ      ٤٦.      وَإِنْ خَفِيَ فَفِي مَحَلِّهِ قُصِرُ

### الخاتمة

وَشَرَعُ مَنْ مَضَى إِذَا لَمْ يُبَدَلِ      شَرَعٌ لَنَا عَلَى الْمَقَالِ الْأَعْدَلِ  
إِنْ قَصَّه اللَّهُ أَوْ الْمُخْتَارُ      شَرَعًا لَنَا وَلَمْ يَكُنْ إِنْكَارُ  
وَمَذَهَبُ الصَّاحِبِ قِيلَ : يَلْزَمُ ...      اتِّبَاعُهُ وَقِيلَ : لَيْسَ يَلْزَمُ



## الرُّكْنُ الثَّلَاثُ فِي الإِجْمَاعِ

إِجْمَاعُنَا اتَّفَاقُ أَهْلِ الْعِلْمِ  
 كَمَا إِذَا مَا اتَّفَقَتْ أَقْوَالُهُمْ ٤٦٥  
 وَإِنْ يُقَالُ بَعْضُهُمْ أَوْ يَعْمَلُ  
 وَسَمَّهِ الْقَطْعِيُّ أَعْنِي السَّابِقَا  
 وَبِالسُّكُوتِيِّ فَسَمَّ الثَّانِي  
 لَكِنَّهُ يُوجِبُ نَفْسَ الْعَمَلِ  
 وَمُمْكِنٌ وَقُوعُهُ وَعِلْمُهُ ٤٧٠  
 وَإِنْ نَفَى وَجُودَهُ النَّظَامُ<sup>(١)</sup>  
 وَأَهْلُهُ الْمُجْتَهِدُ الْمُتَّبِعُ  
 وَمَنْ عَادَا لِغَيْرِهِ مُقَلِّدَا  
 وَلَيْسَ يُجْزِي فِيهِ بَعْضُ الْأُمَّةِ  
 فَلَيْسَ إِجْمَاعٌ ذَوِي الْمَدِينَةِ ٤٧٥  
 كَذَاكَ أَيْضًا أَهْلُ بَيْتِ الْمُصْطَفَى  
 وَالتَّابِعِيُّ كَالصَّحَابِيِّ اعْتَبِرُ  
 مِنَّا عَلَى بَيَانِ نَوْعِ حُكْمِ  
 عَلَيْهِ أَوْ تَوَاطَأَتْ أَعْمَالُهُمْ  
 وَسَكَتَ الْبَعْضُ فَدُونَ الْأَوَّلِ  
 وَتَارِكُ الْقَطْعِيِّ صَارَ فَاسِقَا  
 وَأَبْقَى مَنْ خَالَفَ فِي الْإِيمَانِ  
 ظَنًّا كَمَا فِي خَيْرِ الْمُعَدَّلِ  
 وَنَقَلَهُ لِمَنْ نَأَى وَرَسَمُهُ  
 وَغَيْرُهُ فَإِنَّهُ مُسْلِمٌ  
 فَيُخْرَجُ الْفَاسِقُ وَالْمُبْتَدِعُ  
 فَلَا يَحُلُّ خُلْفَهُمْ مَا عَقِدَا  
 وَإِنْ يَكُونُوا أَلْفَ أَلْفِ مَائَةٍ  
 عِنْدَ خِلَافِ غَيْرِهِمْ بِحُجَّةِ ٤٧٥  
 كَذَا الْخَلِيفَتَانِ أَيُّ وَالْخُلَفَا  
 وَفَاقَهُ وَخُلْفَهُ مَعَ مَنْ ذَكَرُ

(١) هو : إبراهيم بن سيار بن هانئ النّظام؛ أحد علماء المعتزلة .



لَا غَيْرِهِمْ مِنْ سَائِرِ الْجَمَاعَةِ  
فِيهَا خِلَافٌ فِي زَمَانٍ أَبَدًا  
فَهُوَ وَإِلَّا أَحْسِنِ الظَّنَّ بِهِمْ  
مُخَالِفٌ لِمَا بِهِ يَنْصُ  
وَقِيلَ: لَا فَهُوَ خِلَافٌ يَجْرِي  
بَعْدَ انْعِقَادِهِ وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ  
فَذَلِكَ مَقْطُوعٌ بِهِ وَالْآخِرُ  
غَايَتُهُ ظَنُّ الْوُقُوعِ فَاعْلَمَا  
جَاؤُوا بِقَوْلَيْنِ فَقَوْمٌ حَرَمًا  
إِذْ بِالْخِلَافِ صَحَّ فِيهِ الْمَدْخَلُ  
لَيْسَ بِرَافِعٍ يَجُوزُ فَاعْلَمَا

٤٨٠

٤٨٥

وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ فِي الصَّحَابَةِ  
مَحَلُّهُ قَضِيَّةٌ مَا وَجِدَا  
وَشَرْطُهُ مُسْتَتَدٌ فَإِنْ عَلِمَ  
وَأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ نَصٌ  
وَاشْتَرَطَ الْبَعْضُ انْقِرَاضَ الْعَصْرِ  
فَرَجِعَ مِنْ أَهْلِهِ لَا يُعْتَبَرُ  
وَإِنْ أَتَى فِي نَقْلِهِ التَّوَاتُرُ  
لَيْسَ بِمَقْطُوعٍ بِهِ لِأَنَّ مَا  
وَالْخِلْفُ فِي إِحْدَاثِ قَوْلٍ بَعْدَمَا  
وَقِيلَ: لَا يَحْرُمُ وَهُوَ الْأَعْدَلُ  
وَقِيلَ: إِنْ كَانَ لِمَا تَقَدَّمَ

## الرُّكْنُ الرَّابِعُ فِي مَبَاحِثِ الْقِيَاسِ

أَمَّا الْقِيَاسُ فَهُوَ حَمْلُ مَا جُهِّلَ بِجَمَاعٍ بَيْنَهُمَا فَالْأَوَّلُ ٤٩٠  
حُكْمًا عَلَى مَعْلُومٍ حُكْمٍ قَدْ عَقِلُ  
وَالْجَمَاعُ الْوَصْفُ الَّذِي بِهِ وَجِدَ فِي الْأَصْلِ حُكْمُهُ فَإِنْ زَالَ فَقَدَ  
فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ أَرْكَانُ وَالرَّابِعُ الْحُكْمُ لَهُ بَيَانُ

### مَبْحَثُ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ وَشُرُوطُهُمَا

الْأَصْلُ صُورَةٌ بِهَا النَّصُّ وَرَدَّ وَالْفَرْعُ صُورَةٌ عَلَى الْأَصْلِ تُرَدُّ  
وَأَشْتَرَطُوا تَسَاوِي الْأَمْرَيْنِ وَصَفَاءَ وَحِكْمَةً وَغَيْرَ ذَيْنِ  
فَاعْتَبِرِ الْوَصْفَ الَّذِي الْحُكْمُ نَزَلَ لَهُ وَأَجْرَ الْحُكْمِ حَيْثُمَا دَخَلَ ٤٩٥  
مَعَ اعْتِبَارِ الْقَيْدِ وَالشُّرُوطِ أَعْنِي لَدَى التَّقْيِيدِ وَالْمَشْرُوطِ  
وَرَفْعِ مَانِعٍ وَلَا يُشْتَرَطُ عُدْمُ خِلَافِهِ لِمَنْ يَسْتَنْبِطُ  
وَأَشْتَرَطُوا أَيْضًا لِحُكْمِ الْأَصْلِ أَلَّا يَعْهَدَ أَصْلُهُ لِلْفَضْلِ  
وَأَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ شَرْعِيًّا وَأَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ شَرْعِيًّا  
فَاللَّغْوِيُّ لَا يُقَاسُ وَيَرَى بَعْضُهُمْ قِيَاسَهُ مُعْتَبِرًا ٥٠٠  
فَإِنَّهُ جَارٍ عَلَى أَسَاسٍ لَا خَارِجَ عَنْ سُنَنِ الْقِيَاسِ

فَخَارِجٌ عَنْهُ أُمُورٌ تُذَكَّرُ  
كَرَكَعَاتِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ  
وَمِنْهَا مَا يَظْهَرُ وَالنَّظِيرُ  
أَيُّ لِلصَّلَاةِ لِمَشَقَّةِ السَّفَرِ ٥٥  
فَهَذِهِ الْحِكْمَةُ وَالْوَصْفُ مَعَا  
فَائَةٌ وَإِنْ وَجَدْنَا فِي الْحَضَرِ  
لَعْدَمِ انضِبَاطِهَا فَانْتَقَلُوا  
وَمِنْهَا مَا يَظْهَرُ وَصَفُهُ وَقَدْ  
أَيُّ مَعَ وُجُودِ شِبْهِهِ وَجُعِلَ ٥١٠

مِنْهَا الَّذِي تَعْلِيلُهُ لَا يَظْهَرُ  
فِي عَدِّهَا وَوَصْفِهَا وَالْجِنْسِ  
مُنْعَدِمٌ مِثَالُهُ التَّقْصِيرُ  
وَالْحِكْمَةُ التَّخْفِيفُ عَمَّنِ انْتَمَرَ  
قَدْ عَرِفْنَا وَلَا نَظِيرَ يُدْعَى  
مَشَقَّةً لَمْ تُعْطَ حُكْمَ مَا غَبَرَ  
مِنْهَا إِلَى مَحَلِّهَا فَعَلَّلُوا  
يُخَصُّ حُكْمُهُ بِمَا فِيهِ وَرَدُّ  
يَبْعُ الْعَرَايَا لِلْمَقَامِ مِثَالًا

### مَبْحَثُ الْعِلَّةِ

وَقِيلَ: إِنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَحْكَامِ  
وَقَالَ قَوْمٌ: عَدَمُ التَّعْلِيلِ  
وَصِفَةُ الْعِلَّةِ وَصَفٌ ظَاهِرٌ  
وَقَدْ يَكُونُ لِأَزْمًا وَعَارِضًا  
وَمُفْرَدًا وَقَدْ يَجِي مُرَكَّبًا ٥١٥  
كَذَا جَلِيًّا وَخَفِيًّا غَامِضًا  
وَقَدْ يَكُونُ اسْمًا وَحُكْمًا رُتَّبًا  
مُسْتَتَبَطًا وَحُكْمٌ كُلُّ ثَبَتَا

تَعْلِيلُهَا بِحَسَبِ الْمَقَامِ  
أَصْلٌ فَيَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلِ  
مُنْضَبِطٌ مُجَاوِزٌ لَا قَاصِرٌ  
كَذَا جَلِيًّا وَخَفِيًّا غَامِضًا  
وَقَدْ يَكُونُ اسْمًا وَحُكْمًا رُتَّبًا  
مُسْتَتَبَطًا وَحُكْمٌ كُلُّ ثَبَتَا

## ذِكْرُ شُرُوطِ الْعِلَّةِ

وَشَرَطُوا وُجُودَهَا فِي الْأَصْلِ  
وَعُدْمَ مَانِعٍ وَعُدْمَ نَصٍّ  
وَعُدْمَ إِجْمَاعٍ بِهَذَا الْحَالِ  
وَلَمْ يَكُنْ وُجُودُهَا مُؤَخَّرًا ٥٢٠  
وَجَوَّزُوا تَعْلِيلَنَا بِالْعَدَمِ  
وَأَنَّهَا لِحِكْمَةٍ مُشْتَمِلَةٍ  
أَوْ دَفْعِ مَا يُفْسِدُ وَالثَّانِي أَهَمُّ  
إِلَى ضَرُورِيٍّ كَحِفْظِ الْعَقْلِ  
وَالْمَالِ أَيْضًا وَإِلَى الْحَاجِيٍّ ٥٢٥  
وَمَا بُنِيَ مِنْهُ عَلَى اسْتِحْسَانٍ  
إِذْ قَدْ يَجِي مُوَافِقَ الْقِيَاسِ  
وَالزَّكَاةِ صِلَةَ الْأَرْحَامِ  
وَالْعَبْدِ لَا يَكُونُ أَهْلًا لِلْقَضَا  
وَخَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ مِثْلُ أَنْ ٥٣٠  
لَكِنَّهُ تَعْوِيضُ مَالِ السَّيِّدِ

بِلَا خِلَافٍ وَكَذَا فِي الْفَصْلِ  
مُعَارِضٍ وَحُكْمَهَا مُسْتَقْصٍ  
وَلَمْ تَعُدْ لِلأَصْلِ بِالإِطْطَالِ  
عَنْ حُكْمِهَا أَوْ عَدَمًا مُقَدَّرًا ٥٢٠  
لِعَدَمِ لَا لِوُجُودِ فَاعْلَمْ  
وَالْحِكْمَةُ الْمَصْلَحَةُ الْمُحَصَّلَةُ  
مِنْ جَلْبِ مَا يُصْلِحُ وَالْكُلُّ انْقَسَمَ  
وَالدِّينِ وَالنَّفْسِ مَعًا وَالنَّسْلِ  
كَالْبَيْعِ وَالْأَجْرَةَ لِلصَّيِّ ٥٢٥  
تَأْتِيهَا وَأَصْلُ ذَا قِسْمَانِ  
مِثْلُ النَّظَافَاتِ مِنَ الْأَنْجَاسِ  
مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ فِي الْكِرَامِ  
وَلَا إِمَامًا أَوْ شَهِيدًا مُرْتَضَى  
يُكَاتَبُ الْعَبْدُ وَذَا شَيْءٌ حَسَنٌ ٥٣٠  
بِمَالِهِ وَمِثْلُ ذَا لَمْ يُعْهَدِ

## ذِكْرُ حُصُولِ الْمَقْصُودِ مِنْ شَرْعِ الْحُكْمِ

وَيَحْصُلُ الْمَقْصُودُ بِالْيَقِينِ وَتَارَةً مُسَاوِيًا وَرُبَّمَا كَالْبَيْعِ لِلْحِلِّ وَأَمَّا الثَّانِي وَمَا تَسَاوَى طَرَفَاهُ فَكَمَنْ ٥٣٥ وَتَاكِحُ الْآيسِ لِلنَّسْلِ اجْعَلَا وَالْفَائِتُ اسْتِبْرَاءُ فَرَجِ الْأَمَّةِ وَهَذِهِ جَمِيعُهَا قَدْ عَلَّلُوا

وَتَارَةً بِالظَّنِّ وَالْتَّخْمِينِ يَكُونُ فَائِتًا فَمَا تَقَدَّمَ كَالْحَدِّ لِلزَّجْرِ عَنِ الْعِصْيَانِ تَزَوَّجَ الْفَتَاةَ لِلنَّسْلِ اعْلَمَنْ لِرَاجِحِ ضِدِّ الْحُصُولِ مَثَلًا لِمُسْتَرِّ قَدْ بَاعَهَا فِي الْحَضْرَةِ بِهَا وَفِي الْأَخِيرِ خُلْفًا يُنْقَلُ

## ذِكْرُ أَقْسَامِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْحُكْمِ

### وَالْعَلَّةُ إِلَى الْجِنْسِ وَالْعَيْنِ

وَالْحُكْمُ وَالْعَلَّةُ كُلُّ يَنْقَسِمُ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَصْفَيْنِ ٥٤٠ فَالْجِنْسُ فِي الْجِنْسِيِّ وَالْعَيْنِيَّ لِلْجِنْسِ وَالْعَيْنِ وَكُلُّ قَدْ عَلِمَ مُؤَثَّرٌ فِي ذَيْنِكَ الْحُكْمَيْنِ وَالْعَيْنِ فِي الْعَيْنِيِّ وَالْجِنْسِيِّ

## ذِكْرُ طَرُقِ الْعِلَّةِ الْمَتَّصِصَةِ

وَطَرُقُ الْعِلَّةِ مِنْهَا النَّصُّ وَالنَّصُّ يَأْتِي تَارَةً صَرِيحًا وَعِنْدَهُمْ هَذَا هُوَ الْإِيْمَاءُ وَذَلِكَ أَنْ يُذَكَّرَ عِنْدَ الْحُكْمِ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِعِلَّةٍ قَدْ ذُكِرَ فَمِنْهُ أَنْ يُذَكَّرَ وَصَفٌ نَاسِبًا وَالْقَاضِ لَا يَقْضِي وَفِيهِ غَضَبٌ وَمِنْهُ تَنْظِيرٌ كَمَا هَلْ يَنْقُضُ وَمِنْهُ نَحْوُ أَيَحِفُّ الرُّطْبُ وَمِنْهُ فَرْقٌ بَيْنَ شَيْئَيْنِ كَمَا وَالشَّرْطُ فِي صِحَّةِ ذِي الْمَرَاتِبِ وَقِيلَ : لَا وَقَالَ قَوْمٌ : يُشْتَرَطُ

كَذَلِكَ إِجْمَاعٌ بِهَا يَنْصُ نَحْوُ لِأَجْلِ وَأَتَى تَلْوِيحًا إِذْ فِيهِ لِلْعِلَّةِ الْإِيْمَاءُ وَصَفٌ يَرَى اسْتِبْعَادَهُ ذُو فَهْمٍ ٤٤٥ وَهُوَ عَلَى مَرَاتِبٍ كَمَا تَرَى لِلْحُكْمِ نَحْوُ لَا تُؤَلِّي طَالِبًا وَهَذِهِ أَقْوَاهُ ثُمَّ الرُّتْبُ يَا سَائِلِي صِيَامَكَ التَّمْضُمُضُ ٤٤٠ إِنَّ جَفَّ فَالتَّغْلِيلُ فِيهِ يَدَأْبُ لِلْفَارِسِ السَّهْمَانِ مِمَّا عَنِمَا حُصُولُهَا فِي قَالِبِ الْمُنَاسِبِ إِنَّ فَهْمَ التَّغْلِيلِ عِنْدَهُ فَقَطُ



## ذِكْرُ طَرُقِ الْعِلَلِ الْمُسْتَنْبِطَةِ

هَذَا وَأَمَّا طَرُقُ الْمُسْتَنْبِطَةِ      سَبْرٌ مُنَاسِبٌ وَشَبْهَةٌ فَاضْبِطَةَ  
وَالدُّورَانَ الطَّرْدُ وَالْخُلْفُ بَدَا      ٥٥٥      فِي الْكُلِّ لَكِنْ بَعْضُهَا أَقْوَى يَدَا  
فَالسَّبْرُ أَنْ تَحْضَرَ وَصَفَ الْأَصْلِ      مُخْتَبِرًا لَهُ بِنُورِ الْعَقْلِ  
فَتُبْقَى مَا يَصْلُحُ لِلتَّعْلِيلِ      وَتَحْذِفُ الْبَاقِي عَنِ الدَّلِيلِ  
مِثَالُهُ فِي عِلَّةِ الرَّبَاءِ      الطُّعْمِ وَالْكَيْلِ إِلَى الْإِحْصَاءِ  
فَالْكَيْلُ بَاطِلٌ وَأَمَّا الطُّعْمُ      يَصِحُّ أَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ الْحُكْمُ  
وَيَكْفَى أَنْ تَقُولَ قَدْ بَحَثْتُ      ٥٦٠      فَلَمْ أَجِدْ غَيْرَ الَّذِي ذَكَرْتُ  
فَإِنْ بَدَا وَصَفٌ سِوَاهُ لَزِمَا      إِبْطَالُهُ فَإِنْ فَعَلْتَ سَلَّمًا<sup>(١)</sup>  
وَيُحْذَفُ الْوَصْفُ الَّذِي قَدْ عَلِمَا      إِلْعَاؤُهُ مِنَ الرَّسُولِ فَاعْلَمَا  
كَذَلِكَ مَا لَمْ يَظْهَرَ الْمُنَاسِبُ      فِيهِ فَإِنَّ وَجْهَهُ مُرَاقِبُ  
وَإِنْ بَدَا مِنْ قُوَّةِ الْمُنَاسِبَةِ      بَيْنَهُمَا فَذَلِكَ الْمُنَاسِبَةُ  
وَسَمَّيْتُهُ إِذَا أَتَى مُعْتَبِرًا      ٥٦٥      بِالنَّصِّ أَوْ إِجْمَاعِهِمْ مُؤْتَرًا  
مِثَالُهُ التَّحْرِيمُ لِلِإِسْكَارِ      وَهَكَذَا الْقِتَالُ لِلِإِكْفَارِ  
وَإِنْ أَتَى وَالْحُكْمُ فِي مَحَلٍّ      فَإِنَّهُ مُلَائِمٌ فَاسْتَجَلِ  
مِثَالُهُ تَأْثِيرُ عَيْنِ الصَّغْرِ      جِنْسِ الْوِلَايَاتِ لِطِفْلِ الصَّغْرِ

(١) (سَلَّمًا) : أَي سَلَّم لَكَ الْحَضْرُ ، كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ النَّاظِمُ فِي شَرْحِهِ .



وَإِنْ أَتَى وَالِاعْتِبَارُ قَدْ جُهِلَ  
 وَمَذْهَبُ الْأَصْحَابِ أَنْ يُعْلَلًا ٥٧٠  
 مِثَالُهُ جَعَلَهُمُ الْمِيرَاثَا  
 وَإِنْ يَكُنْ الْغَاوُةُ قَدْ عَلِمَا  
 كَعَدَمِ اجْتِرَائِهِ بِالْعَتَقِ  
 وَرَبُّنَا أَوْجَبَهُ مُقَدِّمًا  
 وَأَوْجَبَ الصَّيَّامَ فِي ابْتِدَاءِ  
 وَالشُّبُهَةِ أَنْ يَنْعَدِمَ الْمُنَاسِبُ  
 شَابَهَهُ فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ  
 وَقَدْ يَكُونُ شَبِيهًا فِي الصُّوَرِ  
 وَشَعْرٌ يُحَجَّرُ مِنْهُ النَّظَرُ  
 وَالِدَوْرَانُ أَنْ يَدُورَ الْوَصْفُ مَعَ ٥٨٠  
 فَإِنَّهُ بِالِدَوْرَانِ يُعْلَمُ  
 مِثَالُهُ التَّحْرِيمُ عِنْدَ الشُّدَّةِ  
 وَالطَّرْدُ أَنْ يُوجَدَ حَيْثُ وَجِدَا  
 وَلَمْ يَكُنْ مُنَاسِبًا وَالْأَعْدَلُ

فَدَاكَ مُرْسَلٌ أُجِيزَ أَوْ حُظِلَ  
 بِهِ لِمَا ذَلَّ عَلَيْهِ مُجْمَلًا  
 لِطَالِقٍ فِي مَرَضٍ ثَلَاثَا  
 فَهُوَ الْعَرِيبُ أَخْذُهُ قَدْ حَرَمَا  
 مُظَاهِرٌ لِقَرَضٍ فِي الْحَقِّ  
 ثُمَّ الصَّيَّامَ بَعْدَهُ إِنْ لَزِمَا ٥٧٥  
 فَفِيهِهِمْ مَعَ ذَلِكَ الْإِلْتِغَاءِ  
 وَيَبْقَى فِيهِ شَبَهٌ مُقَارِبُ  
 كَالْعَبْدِ مِثْلُ الْحُرِّ أَوْ كَالْمَالِ  
 كَالْحَيْلِ فِي الزَّكَاةِ مِثْلُ الْحُمْرِ  
 أَبْيَنَ مِثْلُ شَعْرٍ لَا يُحَجَّرُ  
 حُكْمٌ إِذَا دَارَ وَإِنْ زَالَ ارْتَفَعَ ٥٨٠  
 بِأَنَّهُ عَلِيٌّ وَيُحَكَّمُ  
 وَيَنْتَفِي عِنْدَ انْتِفَاءِ الْحِدَّةِ  
 وَلَا يَزُولُ الْوَصْفُ حَيْثُ فَقِدَا  
 رَدُّ قَبُولِهِ وَقِيلَ: يُقْبَلُ

## الخاتمة

وَقَسَّمُوا الْقِيَاسَ لِلْجَلِيِّ ٥٨٥ إِنَّ كَانَ وَاضِحًا وَلِلْخَفِيِّ  
 أَمَّا الْجَلِيُّ فَهُوَ مَا قَدْ عَلِمَا  
 وَعَكْسُهُ الْخَفِيُّ إِذْ لَمْ يُعْلَمِ  
 وَإِنْ يَكُنْ مُصَرِّحًا بِالْعِلَّةِ  
 وَإِنْ يَكُنْ بِالْإِزْمِ الْعِلَّةُ لَا  
 عَدْمُهُ لَكِنْ يُظَنَّ فَاَعْلَمِ  
 فِيهِ فَيُدْعَى بِقِيَاسِ الْعِلَّةِ  
 بِنَفْسِهَا فَبِالدَّلَالَةِ اجْعَلَا

## مَبْحَثُ الْقَوَادِحِ

وَمَنْعُهُ بِالْقَدْحِ فِي الدَّلِيلِ ٥٩٠ فَأَعْتَرَضُوا بِطَلَبِ التَّفْسِيرِ  
 وَهَكَذَا عَنْ لَفْظِهِ الْغَرِيبِ  
 وَبِفَسَادِ الْإِعْتِبَارِ وَهُوَ أَنْ  
 فَيَطْعَنُ الْمُجِيبُ أَوْ يُزَوَّلُ  
 أَوْ بَيِّنَ الْمُرَادَ مِنْهُ أَنَّهُ ٥٩٥  
 أَوْ عَارِضَ النَّصِّ بِنَصِّ مِثْلِهِ  
 وَبِفَسَادِ الْوَضْعِ وَهُوَ أَنْ تَجِي  
 فَيُظْهِرُ الْمُجِيبُ فِيهِ الْمَانِعَا  
 أَوْ مِعَارِضِ لَدَى التَّفْصِيلِ  
 عَنْ لَفْظِهِ الْمُجْمَلِ فِي التَّعْبِيرِ  
 وَيَكْفِيهِ الْبَيَانُ لِلْمُجِيبِ  
 يُعَارِضُ الْقِيَاسَ بِالنَّصِّ الْحَسَنِ (١)  
 إِنْ لَمْ يَصِحَّ الطَّعْنُ فِيمَا يُنْقَلُ  
 غَيْرُ مُخَالَفٍ لِمَا بَيْنَهُ  
 وَسَلَّمَ الْقِيَاسَ عِنْدَ أَصْلِهِ  
 عَلْتُّهُ فِي ضِدِّ ذَلِكَ الْمَخْرَجِ  
 وَبَاطِلٌ إِنْ لَمْ يُبَيِّنْ مَانِعَا

(١) اي : أن يعارض المعترض القياس بدليل شرعي .

وَمَنْعٌ (٢) حُكْمِ الْأَصْلِ بِالتَّقْسِيمِ  
 فَلِلْمُجِيبِ مَنْعُ حُرْمِ الْكَلْبِ ٦٠٠  
 وَإِنْ يَكُنْ فِي لَفْظِهِ مُحْتَمَلٌ  
 وَلَمْ يُبَيِّنْ فَيَجِي الْمُعْتَرِضُ  
 فَذَلِكَ التَّقْسِيمُ وَالْأَصْحَحُ  
 وَبِادِّعَا عُدْمِ وُجُودِ الْعِلَّةِ  
 فَيُثَبِّتُ الْقَائِسُ ذَا بِالشَّرْعِ ٦٠٥  
 وَيُثَبِّتُ الْعِلِّيَّةَ الْمَذْكُورَةَ  
 وَعَدَمِ التَّأْثِيرِ وَهُوَ أَنْ يُرَى  
 يَكُونُ فِي الْوَصْفِ وَفِي الْأَصْلِ مَعَا  
 وَبِادِّعَا خَفَائِهَا كَالسُّخْطِ  
 فَيَنْصِبُ الْمُجِيبُ لِلْحَقِيقَةِ ٦١٠  
 وَيَضْبِطُ الَّتِي أَبْتَأَنَّ تَنْضَبِطُ  
 وَالتَّقْضِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْضُ الصُّورِ  
 فَيُلْزَمُ الْمُجِيبُ أَنْ يَكْتَشِفَا  
 وَإِنْ أَتَى وَفِيهِ نَوْعُ الْحِكْمَةِ  
 أَوْ دُونَهُ كَالْكَلْبِ فِي التَّحْرِيمِ  
 لِمَا لَدَيْهِ مِنْ دَلِيلٍ يُنْبِي  
 لِلْحَقِّ فِي وَجْهِهِ وَوَجْهِهِ يَبْطُلُ  
 فَيَرْفُضُ الْوَجْهَ الَّذِي يُرْتَفَضُ  
 قَبُولُهُ إِنْ كَانَ فِيهِ نُجْحُ  
 أَوْ عُدْمُ عَلَيْهَا لِنُكْتَةِ  
 إِنْ كَانَ أَوْ بِالْعَقْلِ أَوْ بِالسَّمْعِ ٦١٥  
 بِأَحَدِ الْمَسَالِكِ الْمَشْهُورَةِ  
 وَصَفٌ مِنَ الْمَعْنَى الْمُبِيدِ قَدْ عَرَى  
 وَالْحُكْمِ وَالْفَرْعِ الَّذِي تَفَرَّعَا  
 أَوْ كَالرَّضَى أَوْ انْعِدَامِ الضَّبْطِ  
 أَمَارَةٌ كَالْعَقْدِ عِنْدَ الصَّفْقَةِ ٦٢٠  
 بِحَالَةٍ كَادَتْ بِهَا أَنْ تَرْتَبِطُ  
 عَارٍ مِنَ الْحُكْمِ وَمِنْهَا مَا عَرَى  
 عَنْ مَانِعِ الْحُكْمِ الَّذِي تَخَلَّفَا  
 مَعَ انْتِفَاءِ حُكْمِهَا وَالْعِلَّةِ

(٢) وقعت كلمة "منع" مجرورة عطفاً على قوله "بطلب التفسير".

- فَالكَسْرُ نَحْوُ طَلَبِ التَّخْفِيفِ ٦١٥ وَإِنْ يَكُ الوَصْفُ مُرَكَّبًا وَقَدْ وَبَسَادٍ لِلصَّالِحِ يَرْجُحُ وَالقَدْحُ فِي إِفْضَائِهِ لِلْمَصْلَحَةِ وَأَنْ يَجِيءَ ذَا بَوْصَفٍ أَكْثَرًا أَوْ يَمْنَعَنَّ وَجُودَهَا فِي المَدْعَى ٦٢٠ أَوْ قَالَ : عِنْدِي غَيْرُ ذَا المَعْتَبَرِ وَالفَرْقُ أَنْ يُظْهَرَ نَوْعَ مَنْعٍ وَكَانَ فِي الأَصْلِ مَزِيَّةً عَرَى وَكَاخْتِلَافِ ضَابِطٍ أَوْ مَصْلَحَةٍ وَالقَلْبُ أَنْ يَدْعِيَ الدَّلِيلَ ٦٢٥ إِنْ صَحَّ وَهُوَ مُمَكِّنُ التَّسْلِيمِ وَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ نَوْعٌ يَقْتَضِي وَالثَّانِ إِبْطَالُ لِقَوْلِ المُسْتَدِلِّ وَالقَوْلُ بِالمُوجِبِ أَنْ يُسَلِّمًا مِثَالُهُ لِيُخْرِجَنَّ مِنْهَا الأَعَزُّ ٦٣٠
- بِالقَصْرِ فِي سَفَرِهِ المَحْضُوفِ ٦١٥ تَخَلَّفَ البَعْضُ فَذَلِكَ يُنْتَقَدُ وَإِنْ يَكُنْ مُسَاوِيًا فَيَقْدَحُ فَيَدْفَعُ المَجِيبُ حَتَّى يُصْلِحَهُ فُرُوعُهُ مِنْ وَصْفٍ ذَا وَأَشْهَرًا فَيُثَبِّتُ الأَوَّلُ مَا قَدْ ادَّعَى ٦٢٠ يُنْتِجُ عَكْسَ فَرْعِكَ المَقَرَّرِ لِذَلِكَ الحُكْمُ بِهَذَا الفَرْعِ عَن مِثْلِهَا الفَرْعُ الَّذِي قَدْ ذُكِرَ وَكُلُّ هَذَا قَادِحٌ إِنْ أَوْضَحَهُ عَلَى الَّذِي قَدْ أَظْهَرَ المَدْلُولَ ٦٢٥ إِلا إِذَا صَرَّحَ بِالتَّسْقِيمِ تَصْحِيحُهُ لِمَذْهَبِ المَعْتَرِضِ وَالكُلُّ تَصْرِيحٌ وَتَلْوِيحٌ جُعِلَ مَدْلُولُهُ وَالحُلْفُ بَاقٍ فَاعْلَمَا أَدَلَّتْنا وَالحُلْفُ فِي مَنِ الأَعَزُّ ٦٣٠

## الرُّكْنُ الْخَامِسُ فِي مَبَاحِثِ الْإِسْتِدْلَالِ

وَعَيْزُ مَا مَرَّ هُوَ اسْتِدْلَالٌ      وَفِي ثُبُوتِ بَعْضِهِ جِدَالٌ  
فَيَشْمَلُ الْقِيَاسَ الْاِقْتِرَانِي      وَهَكَذَا نَوْعُ الْقِيَاسِ الثَّانِي

### مَبْحَثُ الْاِسْتِصْحَابِ وَالْعَكْسِ

إِبْقَاءُ مَا كَانَ عَلَى أُصُولِهِ      ٦٣٥      يُفِيدُ ظَنًّا بِقَا مَدْلُولِهِ  
إِلَّا إِذَا صَحَّ لَهُ مُنْقَلٌ      فَإِنَّهُ عَنِ أَصْلِهِ يَنْتَقِلُ  
إِنْ كَانَ فِي السَّلْبِ أَوْ الْإِجَابِ      وَهُوَ الَّذِي يُدْعَى بِالِاسْتِصْحَابِ  
وَالْعَكْسُ إِثْبَاتُ نَقِيضِ الْحُكْمِ      لِضِدِّ ذَلِكَ الشَّيْءِ إِذْ فِي الْفَهْمِ  
تَعَاكُسُ الْوَصْفَيْنِ أَوْ قَدْ وَجِدَا      مُوجِبٌ ذَا أَوْ مَانِعٌ لَهُ بَدَا  
وَهَكَذَا فَقَدْ وَجُودِ الشَّرْطِ      ٦٤٠      وَعُذْمٌ مَا يَدُلُّ عِنْدَ الصَّبْطِ

### مَبْحَثُ الْاِسْتِقْرَاءِ

وَمِنْهُ الْاِسْتِقْرَاءُ أَنْ يَسْتَتَبِعَا      أَفْرَادَ ذَلِكَ الْجِنْسِ حَتَّى يَقْطَعَا  
بِأَنَّ هَذَا الْجِنْسَ حُكْمُهُ كَذَا      كَعِدَّةِ الْحَيْضِ فِي أَفْصَى الْأَذَى  
وَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ نَوْعٌ كَامِلٌ      وَهُوَ الَّذِي الْأَفْرَادَ طُرًّا شَامِلٌ  
إِلَّا قَضِيَّةَ النَّزَاعِ وَنَقْصٌ      إِنْ كَانَ بِالْغَالِبِ مِنْهَا قَدْ يُخْصُ

### مَبْحَثُ الْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ

وَمِنْهُ وَصَفٌ لَمْ يَكُنْ مُعْتَبَرًا ٦٤٥ مِنْ شَارِعِ الْحُكْمِ وَلَيْسَ مُهْدَرًا  
وَوَظْهَرَتْ لَنَا بِهِ مَصْلَحَةٌ وَإِسْمُهُ الْمَصَالِحُ الْمُرْسَلَةُ

### مَبْحَثُ الْإِسْتِحْسَانِ

وَمِنْهُ الْإِسْتِحْسَانُ أَنْ يَنْقَدِحَا فِي ذَهْنِ ذِي الْعِلْمِ ذَلِيلٌ وَضَحَا  
وَقَصُرَتْ عَنْ ذِكْرِهِ الْعِبَارَةُ وَقِيلَ : أَخَذَ مَا اقْتَضَتْهُ الْعَادَةُ  
وَقِيلَ : الْإِتِّقَالُ مِنْ قِيَاسِ أَوْهَى إِلَى أَقْوَاهُ فِي الْأَسَاسِ

### مَبْحَثُ الْإِلْهَامِ

وَمِنْهُ إِلْهَامٌ بِهِ يَنْثَلِجُ ٦٥٠ قَلْبُ الَّذِي فِي قَلْبِهِ يَخْتَلِجُ  
وَلَيْسَ حُجَّةً لِعُدْمِ الْعِصْمَةِ مُخَالِفٌ لِمَذْهَبِ الصُّوْفِيَّةِ

### مَبْحَثُ حُكْمِ الْأَشْيَاءِ قَبْلَ الشَّرْعِ

وَالْحُكْمُ فِي الْأَشْيَاءِ قَبْلَ الشَّرْعِ وَإِنَّمَا حُرْمٌ مَا قَدْ حُرِّمَ  
وَإِبَاحَةٌ الْكُلِّ بغيرِ مَنْعٍ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَ الْخِطَابُ فَأَعْلَمَا  
قَوْلٌ : بَأَنَّ الْحَقَّ فِي التَّوَقُّفِ وَقَالَ قَوْمٌ : حُكْمُهُ الْحَظْرُ وَفِي



## خاتمة في قواعد الفقه

أَمَّا الْيَقِينُ فَهَوَ لَا يُزِيلُهُ ٦٥٥ إِلَّا يَقِينٌ مِثْلُهُ حُصُولُهُ  
وَأَنَّ مَا الْأُمُورُ بِالْمَقَاصِدِ وَيُجْلِبُ التَّيْسِيرُ بِالْمَشَقَّةِ  
وَإِنَّ لِلْعَادَةِ حُكْمًا فَعَلَى مَا قَدْ ذَكَرْتُ أُسَسَ الْفِقْهُ الْأَلَى

## خاتمة على قسم الأدلة في الترجيحات

إِذَا الدَّلِيلَانِ تَعَارَضَا بِأَلَا لَكِنَّا نَخْتَارُ وَالْبَعْضُ وَقَفَ ٦٦٠ وَلَا يَصِحُّ بَيْنَ قَطْعِيَيْنِ  
هَذَا هُوَ الْحَقُّ وَقَوْمٌ حَسَنُوا وَإِنْ أَتَى مُوهِمٌ ذَاكَ وَجْهَلُ  
وَالْتَمَسِ الْجَامِعَ إِنْ لَمْ يُعْلَمَا وَارْجِعْ إِلَى التَّرْجِيحِ إِنْ لَمْ يُمَكِّنِ ٦٦٥  
فَرَجِّحِ الْأَقْوَى عَلَى مَا دُونَهُ فَالْتَمَسْ مَا انْطَوَى عَلَى التَّصْوَصِ  
وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَتَحْوُ ذَلِكَ مِثَالُهُ تَقَدَّمَ الصَّرِيحُ  
مُرَجِّحٌ تَسَاقَطًا وَقِيلَ : لَا وَإِنْ بَدَأَ مُرَجِّحٌ لَهُ انْصَرَفَ  
تَعَارُضٌ أَوْ بَيْنَ ظَنِّيَيْنِ بَأَنَّهُ فِي الظَّنِّيَيْنِ مُمَكِّنُ  
لَأَيِّ شَيْءٍ فَعَلَى التَّسْخِخِ حُمِلُ أَيُّ الدَّلِيلَيْنِ الَّذِي تَقَدَّمَ  
جَمْعُهُمَا فِي قَالِبٍ مُسْتَحْسَنٍ ٦٦٥ إِنْ وَافَقَ الْإِسْنَادُ أَوْ مُتَوَنَّهُ  
مِنْ جَانِبِ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ تَرْجِيحُهُ بِحَسَبِ مَا هُنَاكَ  
عَلَى الْكِنَايَاتِ لَدَى التَّرْجِيحِ



- وَمِثْلُهُ تَقَدُّمُ الْعِبَارَةِ ٦٧٠  
عَلَى الْإِشَارَاتِ مَعَ الدَّلَالَةِ  
وَهَكَذَا تَقَدُّمُ الْمُبَيِّنِ  
عَنْ مُجْمَلِ الْأَلْفَاظِ لِلتَّعْيِينِ  
وَقَسَّ عَلَيْهِ كُلَّ مَا لَمْ أَذْكَرِ  
فَائِنُهُ الْجَلِيبِيُّ لِلْمُعْتَبِرِ  
وَمَا أَتَى مِنْ جَانِبِ الْإِسْنَادِ  
مِثْلَ الرُّوَايَاتِ كَهَذَا الْمَثَلِ  
فَقُدِّمَتْ رِوَايَةُ الْفَقِيهِ ٦٧٥  
أَوْ كَانَ مِنْ أَكْبَرِ الصَّحَابَةِ  
مِنَ الرَّسُولِ أَوْ مُشَافِهَاً عَلَى  
أَوْ كَوْنُهُ مُبَاشِرًا لِلسَّبَبِ  
عَلَى سِوَاهُ إِنْ يَكُنْ فِي مُرْسَلٍ  
وَمَنْ لَهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ حَمَلًا ٦٨٠  
وَمُرْسَلٌ مِنْ تَابِعِيٍّ قُدِّمًا  
وَهَكَذَا مِنْ جَانِبِ الْمُرْوِيِّ  
وَمَا أَتَى مِنْ جَانِبِ الْحُكْمِ فَمَا  
وَقُدِّمَ مَا جَاءَ بِالْوُجُوبِ  
وَعَيْرِهِ وَمَا بَدَرَهُ الْحَدُّ ٦٨٥  
وَالْحَلْفُ فِيمَا يُوجِبُ الطَّلَاقَا  
عَلَى الْإِشَارَاتِ مَعَ الدَّلَالَةِ  
عَنْ مُجْمَلِ الْأَلْفَاظِ لِلتَّعْيِينِ  
فَائِنُهُ الْجَلِيبِيُّ لِلْمُعْتَبِرِ  
مِثْلَ الْمَشَاهِيرِ عَلَى الْآحَادِ  
وَمِنْ قِيلِ الرَّاوِ بِالْتَعَدُّلِ  
عَلَى أَمِينٍ لَيْسَ بِالْفَقِيهِ  
أَوْ كَانَ فِي الْمَجْلِسِ ذَا قَرَابَةِ  
مَنْ لَمْ يُشَافِهِ أَوْ بِهَا قَدْ عَمَلَا  
أَوْ دَابُّهُ يَرْوِي عَنِ الْمُتَخَبِّ  
وَقُدِّمَ الْمَشْهُورُ فِي التَّفْضُلِ  
عَلَى الَّذِي مِنْ قَبْلِهِ تَحْمَلَا  
عَلَى الَّذِي مِنْ بَعْدِهِ فَلْيُعْلَمَا  
مِثْلُ سَمِعْتُ مَنْ عَنِ النَّبِيِّ  
دَلَّ عَلَى التَّحْرِيمِ فَلْيُقَدِّمَا  
عَلَى الَّذِي قَدْ جَاءَ بِالْمُنْدُوبِ  
قُدِّمَ عَلَى مُشَبِّهِهِ الْمَعْدِيِّ ٦٨٥  
وَهَكَذَا مَا يُوجِبُ الْعِتَاقَا

وَقَدَّمُوا مَا يَفْتَضِي التَّكْلِيفَا  
 عَلَى مُثْقَلٍ وَمُنْتَبِئًا عَلَى  
 وَقَدَّمُوا مُوَافِقَ الْقِيَاسِ  
 وَمَا أَتَى مُؤَيَّدًا بِخَبَرٍ  
 وَمَا بِهِ بَعْضُهُمْ قَدْ عَمَلًا  
 وَقَدَّمُوا الْأَقْرَبَ لِلْمَقْصُودِ  
 وَمَا أَتَى مُصَرِّحًا بِسَبَبِهِ  
 وَقَدَّمُوا ذَا الْعِلَّةِ الْقَطْعِيَّةِ  
 وَمُفْرَدَ الْوَصْفِ عَلَى الْمُرَكَّبِ  
 وَذَا اطِّرَادٍ ثُمَّ ذَا انْعِكَاسِ  
 يُقَدِّمُ السَّابِقُ وَالْمُؤَخَّرُ  
 فَمَا أَتَى بِالنَّصِّ قَدَّمَهُ عَلَى  
 وَقَدَّمَ الْإِمَاءَ فَالْسَّبْرَ فَمَا  
 وَحَاصِلُ الْمَقَامِ أَنَّ الْأَرْجَحَا  
 وَلَيْسَ مَا ذَكَرْتُهُ حَصْرًا لَهَا

عَلَى خِطَابِ الْوَضْعِ وَالتَّخْفِيفَا  
 نَافٍ وَضَاقَ الْحَالُ أَنْ تُمَثَّلَا  
 وَمَا أَتَى مُعَلَّلًا أَنْاسِي  
 وَإِنْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ لَمْ يَشْتَهَرِ  
 أَوْ فَسَّرَ التَّاقِلُ مَا قَدْ نَقَلَا  
 وَهَكَذَا الْأَنْسَابَ بِالْمَعْهُودِ  
 عَلَى جَمِيعِ مَا سِوَاهُ فَانْتَبَهْ  
 فَعِلَّةٌ ظَنِّيَّةٌ قَوِيَّةٌ  
 وَذَا انْضِبَاطٍ أَيْ عَلَى الْمُضْطَرَبِ  
 وَقَسْ عَلَى مَا مَرَّ فِي الْقِيَاسِ  
 إِنْ لَمْ يَكُنْ لِعَارِضٍ يُؤَخَّرُ  
 مَا قَدْ أَتَى إِجْمَاعَنَا<sup>(١)</sup> وَقِيلَ : لَا  
 بَعْدَهُمَا الْأَقْدَمُ ثُمَّ الْأَقْدَمَا  
 مَا كَانَ فِي الظَّنِّ بِمَعْنَى رَجَحَا  
 وَمَا عَلِمْتُ أَحَدًا كَمَلَّهَا

(١) إجماعنا : منصوبة على نزع الخافض ، والتقدير " ما قد أتى بإجماعنا " .

## القسم الثاني من الكتاب في الأحكام وفيه أربعة أركان الركن الأول في الحكم

الحُكْمُ هُوَ أَثَرُ الحِطَابِ  
وَمَا عَدَا الوَضْعِيَّ فِي التَّعْرِيفِ  
وَقَدْ يَكُونُ أَثَرًا وَوَصْفًا  
مَقْصُودُهُ يَكُونُ دُنْيَوِيًّا ٧٠٥  
فَبَاعْتِبَارِ الدُّنْيَوِيِّ يَنْقَسِمُ  
فَمَا ائْتِنَى عَلَيْهِ ذَاكَ المَقْصَدُ  
وَرَادَفَ البَاطِلَ مَا قَدْ فَسَدَا  
وَبَاعْتِبَارِ الأَخْرَوِيِّ فَسَمَّا  
فَمَا أَتَى فِي شَرْعِهِ مُبْتَدَأَ ٧١٠  
بِنَحْوِ عُنْذِرٍ وَلَا جُلْهِ نَزَلُ  
وَقَسَمِ الأُولَى إِلَى مَطْلُوبِ  
أَوْ تَرْكِهِ المَطْلُوبَ كَالْحَرَمِ  
وَإِنْ أَتَاكَ عَارِيًّا مِنْ طَلَبِ  
يَفْعَلُهُ العَبْدُ كَمَا يَشَاءُ ٧١٥

كَالوَضْعِ وَالتَّخْيِيرِ وَالإِجَابِ  
مِنَ الحِطَابِ يُدْعَى<sup>(١)</sup> بِالتَّكْلِيفِ  
كَالمَلِكِ وَالوُجُوبِ فَادْرِ الوَصْفَا  
وَهَكَذَا يَكُونُ أُخْرَوِيًّا  
إِلَى صَاحِحٍ وَلفَاسِدِ عِلْمِ  
فَهُوَ الصَّحِيحُ وَسِوَاهُ مُفْسِدُ  
وَفَرَّقَ الأَخْنَافُ فِيمَا وَرَدَا  
إِلَى عَزِيمَةٍ وَرُخْصَةٍ نَمَا  
عَزِيمَةً وَرُخْصَةً مَا بَدَأَ ٧١٠  
كَالْأَكْلِ لِلْمَيْتَةِ عَنْ ضُرِّ حَصَلِ  
إِتْيَانُهُ كَالتَّدْبِ وَالوُجُوبِ  
وَهَكَذَا المَكْرُوهُ فِي التَّقَدُّمِ  
فَذَلِكَ المَبَاحُ كَالْمَكْتَسَبِ  
إِذِ فَعَلَهُ وَتَرَكَّهُ سِوَاهُ ٧١٥

(١) الأصل (يُدْعَى) فَحذفت الألف من أجل إقامة الوزن .

لَكِنَّهُ يُثَابُ فِيهِ بِالنَّوَى  
 وَوَاجِبٌ إِنْ كَانَ فِيهِ الطَّلَبُ  
 وَهُوَ الَّذِي فِي فِعْلِهِ الشَّوَابُ  
 وَإِنْ يَكُنْ طَرِيقَةً مَسْلُوكَةً  
 فَذَاكَ نَفْلٌ وَيُسَمَّى مُسْتَحَبًّا  
 وَنَوْعِ السُّنَّةِ فَاَلْمَوْكَدَةُ  
 وَلَا يُبَلِّغُ تَارِكٌ سِوَاهَا  
 وَقَسَمَ الْوَاجِبَ لِلْمَقْطُوعِ  
 وَالْحُكْمُ فِي الْكُلِّ وَجُوبُ الْفِعْلِ  
 فَإِنَّ فِي اسْتِحْلَالِ تَرْكِ الْقَطْعِيِّ  
 وَتَارِكِ الظَّنِّيِّ مُسْتَحِلًّا  
 وَإِنْ يَكُنْ حُصُولُهُ الْمَقْصُودًا  
 يَلْزَمُ كَلًّا فَإِذَا مَا فَعَلَهُ  
 وَهَلَكُوا إِنْ تَرَكَوهُ طَرًّا  
 وَإِنْ يَكُنْ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ طَلِبٌ  
 يَلْزَمُ كُلِّ وَاحِدٍ بِنَفْسِهِ  
 وَقَدْ يَجِي فِي وَاحِدٍ مُعَيَّنٍ

كَالْأَكْلِ إِنْ كَانَ نَوَى بِهِ النُّوَى  
 جَزْمًا وَإِلَّا فَهُوَ مَا يُتَّهَبُ  
 وَلَيْسَ فِي التَّرْكِ لَهُ عِقَابٌ  
 فَسُنَّةٌ وَإِنْ يَكُنْ مَتْرُوكَةً  
 وَإِنْ يَكُنْ فَرَقَ بَعْضٌ وَاسْتَحَبُّ ٧٢٠  
 تَارِكُهَا مُلُومٌ مَا أَبْعَدَهُ  
 وَحَازِرٌ لِلْفَضْلِ مَنْ حَوَاهَا  
 بِهِ وَظَنِّيٌّ لَدَى التَّوْزِيْعِ  
 وَالتَّرْكِ فَنَسَقٌ لَا لِمُسْتَحِلٍّ  
 شَرِكًا وَفِي اسْتِخْفَافِهِ بِالشَّرْعِ ٧٢٥  
 مُصَوَّبٌ إِنْ كَانَ مُسْتَدِلًّا  
 فَرُضَ اكْتِفَاءً فَافْتَهُمُ التَّحْدِيدًا  
 بَعْضُهُمْ يَنْحَطُّ حِينَ حَصَلَهُ  
 وَلَبِسُوا إِنْ أَنْكَرُوهُ كُفْرًا  
 حُصُولُهُ فَذَاكَ عَيْنِيٌّ يَجِبُ ٧٣٠  
 وَلَيْسَ فِيهِ الْإِجْتِزَا بِجِنْسِهِ  
 وَقَدْ يَجِي وَلَيْسَ بِالْمُعَيَّنِ

فَالْعَبْدُ فِي ذَلِكَ بِالتَّخْيِيرِ  
 وَقَالَ قَوْمٌ : بُوْجُوبِ الْكُلِّ  
 ثُمَّ الْحَرَامُ طَلَبُ التَّوَكُّلِ جُزْمِ  
 فَقَابِلِ الْحَرَامِ بِالْوُجُوبِ  
 وَأَعْطَى لِكُلِّ عَكْسَ حُكْمِ ضِدِّهِ  
 وَلَا يَصِحُّ وَاحِدٌ مُحَرَّمٌ  
 لِأَنَّهُ فِي الْكُلِّ صَارَ الْقُبْحُ  
 وَلَا يَصِحُّ الْحُكْمُ بِالتَّخْيِيرِ  
 وَلَا يَصِحُّ بَيْنَ وَاجِبٍ وَمَا  
 وَقَدْ مَضَى تَعْرِيفُنَا لِلرُّخْصَةِ  
 مِنْهَا حَقِيقِيٌّ كَلْفِظِ الْكُفْرِ  
 وَحُكْمُهُ الْأَجْرُ لِمَنْ قَدْ تَرَكَ  
 وَتَحَوُّ فِطْرٍ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ  
 وَإِنْ يُخَفِّفُ ضَعْفٌ هُنَاكَ يُنْدَبُ  
 وَمِنْهُ رُخْصَةٌ مَجَازًا وَهُوَ مَا  
 كِتَابَةٌ بِقَتْلِ نَفْسِ التَّائِبِ  
 وَحُكْمُهُ التَّوَكُّلُ لَهُ فَلَا يَحِلُّ

مِثَالُهُ الْخِصَالُ فِي التَّكْفِيرِ  
 وَيَجْتَزِي بِوَاحِدٍ فِي الْفِعْلِ  
 فِيهِ وَإِلَّا فَهُوَ مَكْرُوهٌ رُسْمٌ  
 وَقَابِلِ الْمَكْرُوهِ بِالْمُنْدُوبِ  
 كَالْفِعْلِ وَالْكَفِّ وَمَا مِنْ بَعْدِهِ  
 مِنْ جُمْلَةٍ لِمَا عَلَيْهِ يَلْزَمُ  
 وَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّهُ يَصِحُّ  
 مَا بَيْنَ الْإِقْضَاءِ وَالتَّخْيِيرِ  
 يُنْدَبُ وَالْمَكْرُوهُ وَاللَّذْ حُرْمًا  
 وَهَذَا هُنَا أَذْكَرُ وَجْهَ الْقِسْمَةِ  
 عَلَى لِسَانِ مُكْرِهِ بِالْجَبْرِ  
 تَرُخِّصًا بِهِ إِلَى أَنْ هَلَكَ  
 فَيُنْدَبُ التَّوَكُّلُ لَهَا بِلا ضَرَرٍ  
 تَرُخِّصٌ وَعِنْدَ ضُرٍّ يَجِبُ  
 حُطٌّ مِنَ الْأَعْلَالِ عَنَّا فَأَعْلَمَا  
 وَكَتَحْتُمُ الْقِصَاصِ الْوَاجِبِ  
 إِثْبَاتُهُ كَذَلِكَ لِلَّذِي عَمِلَ

وَمِنْهُ مَشْرُوعٌ لَنَا فِي مَوْضِعٍ ٧٥٠ وَفِي سِوَاهُ حُكْمُهُ لَمْ يُشْرَعْ  
كَأَلَّاكُلٍ لِلْمَيْتَةِ عِنْدَ الضَّرَرِ وَالْقَصْرَ لِلصَّلَاةِ حَالَ السَّفَرِ  
وَحُكْمُهُ وَجُوبُ أَخْذِ الرُّخْصَةِ فِي وَقْتِهَا وَالْأَخْذَ بِالْعَزِيمَةِ  
فِي غَيْرِهِ وَهَالِكٌ مَنْ تَرَكَهَا أَكَلًا مِنْ الْمَيْتَةِ حَتَّى هَلَكَهَا

### مَبْحَثُ الْحُكْمِ الْوَضْعِيِّ

وَأِنْ أَتَى فِي أَثَرِ الْخَطَابِ تَعَلَّقَ لِلْحُكْمِ كَالْأَسْبَابِ  
فَذَلِكَ الْوَضْعِيُّ كَالرُّكْنِيَّةِ ٧٥٥ وَعِلَّةٍ وَسَبَبٍ فِي الْجُمْلَةِ  
وَهَكَذَا الْعَلَامَةُ الْمَعْرُوفَةُ وَهَذِهِ حُدُودُهَا الْمَعْرُوفَةُ  
فَالرُّكْنُ مَا الشَّيْءُ بِهِ تَقَوَّمَ مَا وَالشَّيْءُ بَانْتِفَانِهِ تَهَدَّمَا  
وَالْعِلَّةُ الْوَصْفُ الَّذِي يُؤَثِّرُ بِنَفْسِهِ فِي الْحُكْمِ حَيْثُ يُذَكَّرُ  
وَأِنْ يَكُنْ مُوَصَّلاً إِلَيْهِ بِوَسْطٍ مُسْتَتِدِّ عَلَيْهِ  
فَسَبَبٌ وَقَدْ يُضَمُّ الْحُكْمُ ٧٦٠ لَهٗ وَفِي آخِرٍ لَا يُضَمُّ  
فَحَافِرُ الْبَيْرِ بِمُلْكِ الْغَيْرِ يَضْمَنُ مَا أَثْلَفَهُ بِالْبَيْرِ  
وَنَاقِبُ الْبَيْتِ فَحَازَ اللَّصُّ مَا فِيهِ لَا يَلْزَمُ إِلَّا الْقَصُّ  
أَعْنِي بِهِ ضَمَانَ نَقَبِ الدَّارِ لَا قَطَعَ كَفَّ نَاقِبِ الْجِدَارِ  
وَالشَّرْطُ مَا الْحُكْمُ عَلَيْهِ وَقَفَا وَجُودُهُ وَيَنْتَفِي إِذَا انْتَفَى



وَسَمَّهِ عَلَامَةً إِنْ كَشَفَا ٧٦٥ عَنْ صِفَةِ الْحُكْمِ غِيَاهِبَ الْحَفَا  
مِثَالُهُ إِحْقَاقُ حُكْمِ النَّسَبِ يَعْلَمِنَا وَإِلَادَةَ الْمُتَسَبِّبِ

## الرُّكْنُ الثَّانِي فِي بَيَانِ الْحَاكِمِ

بِالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ مِنَ الْقَبِيحِ  
بِذَلِكَ وَالْأَوَّلُ عِنْدِي الْمُرْتَضَى  
تَرْتَّبُ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ  
إِثْبَاتِهِ وَإِنْ عَلَا وَكَمَّلاً  
فَمَنْهَجُ الْإِثْبَاتِ لَنْ يَسْلُكَهُ  
بِالْحُسْنِ وَالذَّمِّ بِفِعْلِ الْقُبْحِ  
وَلَا دَرَوْا بِجَوَابٍ وَمَنْعِ  
أَعْرَاضَهُمْ وَمَا لَهَا يُخَالِفُ  
هُمَا فَمِنْ ثَمَّ تَرَى الْخُلْفَ انْتَمَى  
غَيْرُهُمْ فَمِنْ هُنَاكَ وَضَحَا  
مَعَ حُصُولِ الْعَرَضِ الْمُسْتَحْسَنِ  
لَا أَنَّ ذَاتَهُ لِذَلِكَ تَقْتَضِي  
إِفْحَامَ رُسُلِ اللَّهِ فِيمَا حَكَمُوا  
تَأَمَّلْنَ تَعْرِفَ صِدْقِي وَالرَّشْدُ  
إِلَّا إِذَا صَحَّ عَلَيَّ النَّظَرُ  
صِدْقَكَ أَنْكَ الرَّسُولُ الْمُصْطَفَى

٧٧٠

٧٧٥

٧٨٠

وَقَدْ قَضَى الشَّرْعُ عَلَى الصَّحِيحِ  
وَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّمَا الْعَقْلُ قَضَى  
لَأَنَّمَا الْمُرَادُ مِنْ ذَا الْبَابِ  
وَلَيْسَ لِلْعَقْلِ تَوْصُّلٌ إِلَى  
وَإِنْ يَكُنْ أَمْكَنَ أَنْ يُدْرِكَهُ  
وَإِنْ يَكُنْ صَحُّ ثُبُوتِ الْمَدْحِ  
مِنْ عَقْلِ قَوْمٍ غَيْرِ أَهْلِ شَرْعِ  
فَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ مَا يُؤَالَفُ  
لَا بِاعْتِبَارِ الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ كَمَا  
فَهَؤُلَاءِ حَسَنُوا مَا اسْتَقْبَحَا  
وَمَا يُرَى مِنْ اخْتِيَارِ الْحَسَنِ  
لِلْكَلِّ فَهُوَ لِمَزِيدِ الْعَرَضِ  
وَلَيْسَ مِنْ ذَا الْقَوْلِ قَطْعًا يَلْزَمُ  
وَذَلِكَ إِنْ قَالَ الرَّسُولُ لِأَحَدٍ  
فَإِنَّ لِلْمُفْجِمِ لَسْتُ أَنْظُرُ  
وَمَا عَلَيَّ ذَاكَ حَتَّى أَعْرِفَا

فَأِنَّا نَقُولُ : إِنَّ مَا ذَكَرَ  
وَأَيْسَ شَرْطًا لِحُصُولِ الْحُكْمِ  
وَلَيْسَ مِنْهُ يَلْزَمُ الْمَحَالُ  
كَقَوْلِهِمْ : يَلْزَمُ قَبْلَ الشَّرْعِ  
لَأَنَّ ذَا غَيْرِ مَحَلِّ الْمَنْعِ  
وَإِنَّمَا مَحَلُّهُ مَا قُدِّمًا  
وَنَحْنُ نُعْطِي الْعَقْلَ أَحْكَامًا بِهَا  
وَنُعْطِيهِ لِلْحُسْنِ نَوْعَ فَهْمٍ  
لَوْ صَحَّ أَنَّ الْعَقْلَ فِي ذَا حَكْمٍ  
وَقَدْ رَأَيْنَا الْحُسْنَ فِي بَعْضِ الصُّورِ  
وَقَدْ رَأَيْنَا الْقُبْحَ فِي مَوَاضِعِ  
فَمَثَلِ الْأَوَّلِ بِالصِّدْقِ إِذَا  
وَالْكَذِبِ الْمُنْقِذُ لِلثَّانِي مَثَلُ

شَرْطُ حُصُولِ الْعِلْمِ عِنْدَ الْمُعْتَبِرِ  
فَيَلْزَمُ الْإِتْبَاعُ قَبْلَ الْعِلْمِ  
فِي صِفَةِ اللَّهِ كَمَا يُقَالُ ٧٨٥  
تَجْوِيزُ مَا كَانَ بِحَدِّ الْمَنْعِ  
فَالْعَقْلُ فِيهِ حَاكِمٌ بِالْقَطْعِ  
شَيْءٌ بِهِ يَسْتَوْجِبُ التَّأَلُّمًا  
نُبْرَهِنُ الْحَقِّ فَكُنْ مُنْتَبِهًا  
وَالْقُبْحُ لَكِنْ لَيْسَ ذَا بِالْحُكْمِ ٧٩٠  
لَكَانَ حُكْمُهُ بِحَالٍ يَلْزَمُ  
يَكُونُ قُبْحًا إِنْ نَشَأَ عَنْهُ الضَّرَرُ  
يُوسَمُ بِالْحُسْنِ لَدَى الْمَنَافِعِ  
أَدَى إِلَى قَتْلِ نَبِيٍِّّ أَوْ أَدَى  
فَقَدْ رَأَيْنَا الْحُكْمَ هَاهُنَا انْتَقَلَ ٧٩٥

## الرُّكْنُ الثَّالِثُ فِي الْمَحْكُومِ بِهِ

وَالْحَقُّ قَدْ يَكُونُ لِلَّهِ فَقَطُّ  
وَمِثْلُ مَالٍ لِلصَّالِحِ عَمَّا  
وَقَدْ يَجِي التَّوَعَانِ فِيهِ مِثْلُ مَا  
وَمِنْ حُقُوقِ اللَّهِ فِي الْمَتَّقُولِ  
وَمَا أَتَى فِي الدِّينِ بِالصَّرُورَةِ ٨٠٠  
يَلْزَمُ كَلَّا مَا انْتَهَى إِلَيْهِ  
وَإِنَّمَا الْإِيمَانُ تَصْدِيقٌ بِمَا  
فَيَنْبِي الْحُكْمُ عَلَى حُصُولِهِ  
وَقِيلَ : بِالتَّصْدِيقِ فِي الْإِيمَانِ  
إِلَّا إِذَا طُولِبَ بِالْإِقْرَارِ ٨٠٥  
وَالْجَزْمُ بِالصِّدْقِ مَعَ الْإِدْعَانِ  
وَلَا يَكُونُ قَائِمًا بِاللَّازِمِ  
إِذْ لَيْسَ بِالتَّصْدِيقِ دُونَ نَطْقِ  
وَكُلُّهَا تَسْقُطُ بِالْأَعْدَارِ  
ثُمَّ الْفُرُوعُ أَصْلُهَا الصَّلَاةُ ٨١٠  
فَالصَّوْمُ ثُمَّ الْحَجُّ فَالْجِهَادُ

مِثْلُ الْعِبَادَاتِ وَمَا بِهَا ارْتَبَطُ  
وَقَدْ يَكُونُ لِلْعِبَادِ حُكْمًا  
فِي الْقَذْفِ وَالْقِصَاصِ مِمَّنْ أَجْرَمَا  
إِيمَانُنَا بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ  
وَهِيَ أُمُورٌ لَيْسَ بِالْمَحْصُورَةِ  
وَمَا عَدَاهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ  
مَرًّا وَأَمَّا التُّنْقُطُ شَرْطٌ لَرِمَا  
فَلَيْسَ إِسْلَامٌ بِدُونَ قَوْلِهِ  
يُجْزِيهِ دُونَ التُّنْقُطِ بِاللِّسَانِ  
إِذْ ذَاكَ فِيمَا بَيْنَهُ وَالْبَارِي ٨٠٥  
تَصْدِيقُنَا لَا مُطْلَقُ الْعِرْفَانِ  
حَتَّى يُؤَدِّي عَمَلَ اللَّوَاظِمِ  
وَدُونَ فِعْلٍ يُجْتَنَى فِي الْحَقِّ  
أَيُّ مَا عَدَا التَّصْدِيقَ لَا ثَمَارِ  
وَلَحِقَتْ مِنْ بَعْدِهَا الرِّكَاءَةُ ٨١٠  
وَبَعْدَهَا عِبَادَةٌ تُزَادُ

فِيهَا مَوْؤَنَةٌ كَصَاعِ الْفِطْرِ  
 وَهَكَذَا مَوْؤَنَةُ الْخِرَاجِ  
 وَقَدْ يَكُونُ دَائِرًا بَيْنَهُمَا  
 وَهِيَ الْكَفَافِيرُ فَلَيْسَ تَجِبُ  
 وَقَدْ يَكُونُ قَائِمًا بِنَفْسِهِ  
 وَقَدْ يَجِي عُقُوبَةٌ وَنُوعًا  
 فَكَامِلٌ إِنْ حَلَّ نَفْسَ الْجَانِي

٨١٥

وَعَكْسُهَا أَيْضًا كَمَا فِي الْعُشْرِ  
 لَكِنَّهَا عُقُوبَةٌ الْإِخْرَاجِ  
 أَعْنِي الْعُقُوبَاتِ وَمَا تَقَدَّمَ  
 إِنْ أَحْدَثَ الصَّبِيُّ وَالْمَسْبُوبُ  
 وَذَلِكَ فِي الْمَعْدِنِ نَحْوُ خُمْسِهِ  
 هَذَا إِلَى الْكَامِلِ وَالنَّقْصِ مَعًا  
 وَنَاقِصٌ فِي الْمَالِ لَا الْأَبْدَانَ

## الرُّكْنُ الرَّابِعُ فِي الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ

وَيَجِبُ الْحُكْمُ عَلَى الْمَكْلَفِ  
 وَهِيَ الَّتِي تُعْرَفُ بِالْأَهْلِيَّةِ ٨٢٠  
 فِي عَقْلِهِ وَهِيَ كَمَالُ قُوَّتِهِ  
 لَكِنَّ فِي قُوَّةِ عَقْلِهِ خَفَا  
 فَالطُّفُلُ مَا دَامَ بِبَطْنِ أُمِّهِ  
 فَيُعْطَى مَا أُوصِيَ لَهُ وَالتَّنَسُّبُ  
 حَتَّى إِذَا مِنْ بَطْنِهَا قَدِ انْفَصَلَ ٨٢٥  
 كَفَطْرَةَ الْأَبْدَانِ وَالزَّكَاتِ  
 وَهَكَذَا فَيُخْرِجُ الْوَصِيُّ  
 وَيُنْبِتُ الْمُلْكَ لَهُ عَقْدُ الْوَيْ  
 وَمَا عَلَيْهِ أَبَدًا مِنْ قَبْلِ أَنْ  
 كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ وَمَا ٨٣٠  
 وَالْإِعْتِقَادُ غَيْرُ لَازِمٍ لَهُ  
 وَبَعْدَ أَنْ يَبْلُغَ صَارَ أَهْلًا  
 أَوْ اعْتِقَادًا وَعَلَيْهِ تَجْرِي

بَعْدَ حُصُولِ صِفَةِ التَّكْلِيفِ  
 عِنْدَهُمْ وَهِيَ كَمَالُ الْقُدْرَةِ  
 وَجِسْمِهِ وَهِيَ تَمَامُ صِحَّتِهِ  
 وَبِالْبُلُوغِ حَالُهُ قَدْ كُشِفَا  
 يُعْطَى لَهُ هُنَاكَ بَعْضُ حُكْمِهِ  
 وَإِرْثُهُ وَمَا عَلَيْهِ يَجِبُ  
 صَارَ عَلَيْهِ مَا لَهُ كَانَ أَهْلًا ٨٢٥  
 وَمَا لَهُ اضْطُرَّ مِنَ الْأَقْوَاتِ  
 مِنْ مَالِهِ ذَلِكَ وَالْوَيْ  
 وَالْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ مَهْمَا يَقْبَلُ  
 يَبْلُغُ شَيْءٌ مِنْ عِبَادَاتِ الْبَدَنِ  
 أَشْبَهَهَا مِنْ وَاجِبٍ قَدْ لَزِمَا ٨٣٠  
 أَيْضًا فَلَا يُشْرِكُ إِنْ أَهْمَلَهُ  
 لِمَا لَهُ وَمَا عَلَيْهِ فِعْلًا  
 أَحْكَامُ إِيْمَانٍ لَهُ وَكُفْرٍ



## ذِكْرُ الْعَوَارِضِ الَّتِي تَعْتَرِي الْأَهْلِيَّةَ

وَتَعْتَرِي أَهْلِيَّةَ الْأَدَاءِ عَوَارِضٌ جَاءَتْ مِنَ السَّمَاءِ وَهِيَ الْجُنُونُ عَتَهُ وَصَغَرُ ٨٣٥  
وَالْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ مَوْتُ مَرَضٌ وَسَفَهُةٌ وَسَفَرٌ مَعَ هَزَلٍ وَالسُّكْرُ وَالْخَطَاءُ وَالْجَبْرِ وَقَدْ فَلِجُنُونٍ مُطْلَقًا حُكْمُ الصَّغَرِ  
إِذْ بِالْجُنُونِ يُعَدُّمُ الْعَقْلُ وَمَا ٨٤٠  
وَيُسْقَطُ النَّسْيَانُ حَقَّ اللَّهِ وَإِنْ يَكُنْ مُقْصَرًّا يَلْزُمُهُ  
وَبِالِنِّسَامِ أَحْرَ الْخَطَابُ عَنْهُ وَأُلْعَيْتُ أَلْفَاظُهُ فَلَا يَتِيمٌ  
وَالْعَفْوُ عَنْهَا فِي الصَّلَاةِ ثَبَتَا ٨٤٥  
وَأَعْطِيَ كَحُكْمِ النَّوْمِ لِلْإِعْمَاءِ فَإِنَّهُ يَنْقُضُهَا كَالصَّوْمِ  
وَالرِّقُّ يَنْفِي الْمُلْكَ لِلْأَمْوَالِ فَالْعَبْدُ لَا إِرْثَ لَهُ وَلَا يَحِلُّ

عَوَارِضٌ جَاءَتْ مِنَ السَّمَاءِ رِقٌّ وَنِسْيَانٌ وَنَوْمٌ يَخْطُرُ وَهَكَذَا الْإِعْمَاءُ حِينَ يَعْزِضُ وَبَعْضُهَا مُكْتَسَبٌ كَالْجَهْلِ أَتَى لِكُلِّ وَاحِدٍ حُكْمٌ يُعَدُّ كَذَلِكَ الْمَعْتُوهُ حُكْمًا مُعْتَبَرًا  
فِي الطِّفْلِ إِلَّا نَقَصَهُ فَلْيُعَلِّمَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُقْصَرًّا ذَا السَّاهِي وَمُطْلَقًا حَقَّ الْوَرَى يَغْرُمُهُ صَاحِبِهِ وَلَا زِمَ بَعْدَ الْوَسْنِ بِلَفْظِهِ بَيْعٌ وَتَزْوِيجٌ عُلِمَ فَالْتَّقْضُ لَا نَقْضَ لِمَنْ بِهَا أَتَى ٨٤٥  
إِلَّا لَدَى الصَّلَاةِ فِي الْبِنَاءِ لِنُدْرَةِ الْوُقُوعِ دُونَ النَّوْمِ وَهَكَذَا يَنْفِي كَمَالَ الْحَالِ أَنْ يَتَسَرَّى أَبَدًا وَإِنْ كَمُلَ

وَلَا يَنَالُ مَنْصِبَ الْخِلَافَةِ ٨٥٠  
 وَبِالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ أُخْرًا  
 وَوَجِبَ الْقَضَاءُ بَعْدَ الطُّهْرِ  
 وَكَصِيَامِهَا الطَّوْفُ وَمِنَعُ  
 وَمُنِعَتْ تَلَاوَةُ الْقُرْآنِ إِذِ  
 وَمَرَضُ الْجِسْمِ بِهِ يُحَطُّ مَا ٨٥٥  
 وَقَدْ يَكُونُ سَبَبًا لِلتَّلَفِ  
 فَبَيْعُهُ رُدٌّ كَذَاكَ هَبْتَهُ  
 وَصَحَّ أَنْ يُخْرَجَ حَقُّ اللَّهِ  
 وَالْمَوْتُ عَجْزٌ خَالِصٌ فَإِنْ وُجِدَ  
 إِلَّا ضَمَانًا مَنْ كَبُرَ حَقَرًا ٨٦٠  
 وَأَجْرَ مَا سَنَّ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا  
 مَعَ جَزَاءِ سَائِرِ الْأَعْمَالِ  
 وَيُوجِبُ انْتِقَالَ حُكْمِ الْمَالِ  
 لَكِنْ لَهَا تَغْسِيلُهُ وَقِيلَ : لَا  
 وَالِدَيْنِ مِنْ ذِمَّتِهِ قَدْ انْتَقَلَ ٨٦٥  
 أَوْ صَارَ فِي الْمَالِ مُقَدِّمًا فَلَا  
 مِنْ دَيْنِهِ جِهَازِهِ وَصِيَّتَهُ  
 أَوْ الْقَضَا أَوْ مَنْصِبَ الشَّهَادَةِ  
 صِيَامُهَا عَنْهَا إِلَى أَنْ تَطْهُرَا  
 وَرَفَعَتْ صَالَتُهَا لِلْيَسْرِ  
 دُخُولُهَا مَسْجِدًا فَلْتَمَتَّعُ  
 شَرَطُ الطَّهَارَاتِ لِكُلِّ قَدْ أَخِذَ  
 مِنَ الْعِبَادَاتِ مُشَقًّا عِلْمًا  
 فَيُوجِبُ الْحَجَرَ عَنِ التَّصَرُّفِ  
 وَجُوزَتْ مِنْ ثُلُثِهِ وَصِيَّتَهُ  
 مِنْ مَالِهِ لَوْ كَانَ نِضْوًا وَاهِي  
 فَسَائِرُ التَّكْلِيفِ عِنْدَهُ فَقَدْ  
 مُعْتَدِيًا يَلْزُمُهُ مَا كَسَرَا ٨٦٠  
 سَنَ مِنَ الشَّرِّ بِهِ قَدْ أَثَمَا  
 مِنْ الْهُدَى كَانَ أَوْ الضَّلَالِ  
 وَأَذَنَ التَّزْوِيجِ بَانْفِصَالِ  
 وَرَجَحَ الْجَوَازَ مَا قَدْ نُقِلَا  
 وَصَارَ فِي ذِمَّةٍ مَنْ كَانَ كَفَلُ ٨٦٥  
 يَأْخُذُ وَارِثٌ سِوَى مَا فَضَلَا  
 وَيَقْسِمُ الْوَارِثُ بَاقِي تَرَكَتِهِ

## ذِكْرُ الْعَوَارِضِ الْمَكْتَسِبَةِ

وَالْعَارِضُ الْكَسْبِيُّ مِثْلُ جَهْلٍ مَا  
وَالْجَهْلُ مِنْهُ بَاطِلٌ لَا يُقْبَلُ  
وَمِنْهُ مَا يَصْلُحُ عُذْرًا فَاعْلَمَا ٨٧٠  
فَأَوَّلُ الْأَقْسَامِ مِثْلُ جَهْلٍ مَنْ  
فَإِنَّ هَذَا جَاهِلٌ وَجَهْلُهُ  
وَحُكْمُهُ إِجْرَاءُ حُكْمِ الشَّرْعِ  
وَحَرْبُهُ حَتَّى يَدِينَ إِنْ أَبِي  
وَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ صُلْحَهُ فَعَلَّ ٨٧٥  
وَالثَّانِ مِثْلُ جَهْلِ أَهْلِ الْكُتُبِ  
بِرَدِّهِمْ كِتَابَنَا وَشَرَعْنَا  
فَيُدْفَعُ اعْتِرَاضُنَا عَلَيْهِمْ  
كَأَكْلِ خَنْزِيرٍ وَشُرْبِ خَمْرٍ  
وَيَضْمَنُ الْمُتْلِفُ خَمْرَهُمْ وَمَا ٨٨٠  
أَمَّا الرَّبَا فَقَدْ نَهَوْا عَنْ فِعْلِهِ  
هَذَا إِذَا تَمَسَّكُوا بِذِمَّةِ  
وَمِنْهُ لَكِنْ دُونَهُ مَنْ قَدْ غَوَى

قَدْ أَوْجَبَ الْمَنَانُ أَيَّ أَنْ يُعْلَمَا  
دِيَانَةً وَمِنْهُ أَيْضاً يُقْبَلُ  
وَمِنْهُ أَيْضاً دُونَ مَا تَقَدَّمَ  
يَعْبُدُ مِنْ دُونَ إِلَهِهِ الْوَتَنُ  
مُحَرَّمٌ فِي كُلِّ شَرْعٍ فَعَلَّهُ  
عَلَيْهِ إِنْ أَجَانَبْنَا بِالسَّمْعِ  
وَلَا يَصِحُّ صُلْحُهُ إِنْ غَلَبَا  
إِنْ كَانَ فِي الْحَرْبِ عَلَى الدِّينِ خَلَلٌ  
مِنْ قَبْلِنَا مِنْ عَجَمٍ أَوْ عَرَبٍ  
فَجَهْلُهُمْ يُوجِبُ عَنْهُمْ دَفْعَنَا  
فِي كُلِّ مَا دَانُوا بِهِ لَدَيْهِمْ  
وَمِثْلُ تَزْوِيجِ ذَوَاتِ الْحَجَرِ  
دَانُوا بِحِلِّهِ جَمِيعاً غَرِمَا ٨٨٠  
فَيَمْتَنِعُونَ مِنْ رُكُوبِ مِثْلِهِ  
وَالْحَرْبُ حَتَّى يُذْعِنُوا بِالْجَزِيَةِ  
مُعْتَقِدًا فِي دِينِهِ زَيْغَ الْمَوَى

بِجَهْلِهِ صِفَاتِهِ تَعَالَى  
 وَمَنْ بَعَى عَلَى الْوَرَى تَمَرُّدًا ٨٨٥  
 فَجَهْلُ ذَيْنِ لَا يَكُونُ عُذْرًا  
 لَكِنَّهُ يُرْفَعُ بَعْضَ الْحُكْمِ  
 وَإِنْ يَكُنْ أَتْلَفَ مَا قَدْ أَتْلَفَا  
 وَمِنْهُ أَيْضًا شُبْهَةٌ قُتِرًا  
 كَمَنْ تَسَرَّى أَمَةً لِرُؤُوسِهِ  
 فَإِنَّهُ يُرْفَعُ عَنْهُ الرَّجْمُ  
 لَكِنَّهُ يُرَى مِنْهُ إِذْ عَصَى  
 أَمَّا الَّذِي يَكُونُ عُذْرًا فَكَمَا  
 أَوْ جَهْلُ الشَّفِيعِ يَبْعُ شَفْعَتَهُ  
 أَوْ جَهْلُ اللَّحْمِ الَّذِي قَدْ فُصِّلَا ٨٩٥  
 فَإِنَّ هَذَا الْجَهْلُ عُذْرٌ فَإِذَا  
 وَأَخَذَ الشَّفِيعُ بَعْدَ عِلْمِهِ  
 وَعُذِرَ النَّاسِخُ ذَاتَ مَحْرَمٍ  
 وَهَكَذَا آكِلُ لَحْمِ حُرِّمَا  
 وَالسُّكْرُ أَيْضًا عَارِضٌ مُكْتَسَبٌ ٩٠٠  
 عَنِ وَصْفِهِ أَوْ جَهْلِهِ الْمَالَا  
 وَعَاثَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاعْتَدَى  
 وَإِنْ يَكُنْ دُونَ الَّذِي قَدْ مَرَا  
 فَلَبَاغٌ لَا نَأْخُذُهُ بِالْعُرْمِ  
 إِذَا أَفَاءَ لِلْهُدَى وَاعْتَرَفَا  
 بِهِ الْحُدُودُ وَبِهِ قَدْ نَبْرًا  
 يَطْنُهُا لَهُ كَمَثَلِ أُمَّتِهِ ٨٩٠  
 لِجَهْلِهِ بِمَا عَلَيْهِ الْحُكْمُ  
 حَتَّى يُؤُوبَ وَيَتُوبَ مُخْلِصَا  
 لَوْ جَهْلُ الْوَكِيلِ عَزْلًا عُلَمَا  
 أَوْ جَهْلُ الْأَنْسَابِ عِنْدَ خَطْبَتِهِ  
 وَكَانَ حَنْزِيرًا لَهُ قَدْ أَكَلَا ٨٩٥  
 تَصَرَّفَ الْوَكِيلُ فِيهِ نَفْدَا  
 شَفَعْتَهُ ثَابِتَةً فِي حُكْمِهِ  
 إِنْ كَانَ بِالْأَنْسَابِ لَمَّا يَعْلَمُ  
 مِنَ الْخَنَازِيرِ عَلَى مَا قَدْ مَأَا  
 بِهِ دِمَاغُ الْمَرْءِ حَالًا يَذْهَبُ ٩٠٠

فَإِنْ يَكُنْ مِمَّا أُبِيحَ أَكَلُهُ  
 فَإِنَّهُ يَكُونُ كَالِإِغْمَاءِ فِي  
 وَإِنْ يَكُنْ سَبِيَهُ حَرَامًا  
 فَتَطْلُقُ الزَّوْجَةُ إِنْ طَلَقَهَا  
 وَيُجْبَرُ الْكَافِرُ مَهْمَا أَسْلَمَا ٩٠٥  
 وَيُرْفَعُ الْحَدُّ عَنِ الْمُرْتَدِّ  
 وَالْهَزْلُ أَيْضًا وَهُوَ لَفْظُ أَهْمِلَا  
 وَلَا مَجَازُهُ وَلَكِنْ طَلَبَا  
 فَتَبَيَّنَتْ الْأَحْكَامُ فِيهِ وَتُرِدُّ  
 وَيَلْزَمُ الْإِسْلَامُ فِيهِ وَيُحَدُّ ٩١٠  
 وَيَثْبُتُ النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ  
 وَسَائِرُ الْمُعَامَلَاتِ تَنْهَدِمُ  
 وَتَثْبُتُ الْأَحْكَامُ لِلْسَّفِيهِ فِي  
 فَإِنْ يَكُنْ قَبْلَ الْبُلُوغِ ذَا سَفَهٍ  
 حَتَّى يُرَى مُلْتَبِسًا بِرُشْدِهِ  
 وَإِنْ يَكُنْ بَعْدَ الْبُلُوغِ مُنْعَا  
 وَحَصَلَ التَّخْفِيفُ مِنْ أَجْلِ السَّفَرِ

أَوْ شُرْبُهُ فَزَالَ مِنْهُ عَقْلُهُ  
 جَمِيعٍ مَا مَرَّ هُنَاكَ فَاعْرِفِ  
 فَأَلْزَمَ رَاكِبَهُ الْأَحْكَامَا  
 وَهَكَذَا مَمْلُوكَةٌ أَعْتَقَهَا  
 وَشَاءَ بَعْدَ الصَّحْوِ أَلَّا يُسَلِّمَا ٩٠٥  
 فِي سُكْرِهِ لِشَبَهَةِ فِي الْحَدِّ  
 وَلَمْ يَكُنْ فِي أَصْلِهِ مُسْتَعْمَلَا  
 بِهِ خِطَابُ الْحَاضِرِينَ لِعَبَا  
 أَحْبَارُهُ لِأَنَّهَا كِذْبٌ فَقَدُ  
 بِالسَّيْفِ مَنْ أَنْكَرَ فِيهِ وَجَحَدُ ٩١٠  
 بِهِ كَذَاكَ الْخُلْعُ وَالْعِتَاقُ  
 إِنْ كَانَ شَرْطُ الْهَزْلِ فِيهَا قَدْ عَلِمَ  
 دِيَانَةً وَسَائِرِ التَّصَرُّفِ  
 فَيَمْنَعُ الْمَالَ لِأَجْلِ ذِي الصَّفَةِ  
 ثُمَّ إِذَا يُعْطَى جَمِيعَ رِفْدِهِ ٩١٥  
 مِنَ التَّصَرُّفِ الَّذِي قَدْ شُرِعَا  
 فَيَقْصُرُ الرُّبَاعِيَّاتِ مَنْ سَفَرُ

وَإِنْ يَكُنْ مُسَافِرًا قَدْ صَامَا  
وَالْفِطْرِ مُطْلَقًا بِدُونِ لَوْمٍ  
لِلْفَرَسَخِينِ أَوْ نَوَاهُ قَصْدًا  
يُسْقِطُ مِنْ حَقِّ الْإِلَهِ الْوِزْرَا  
لِشَبْهَةِ فِي الْفِعْلِ وَالْإِخْلَاصِ  
كَفَارَةٍ وَدِيَّةٍ لِلْأَهْلِ  
مِثْلَ الصَّمَانَاتِ لِمُسْتَحَقِّ  
فَتَشَبَّهَتْ الْأَحْكَامُ فِي ذَا الْبَابِ  
تَرْخُصُ بِقَوْلَةِ الْكُفُورِ  
إِذَا رَأَى فِي نَفْسِهِ مَهْلِكَهَا  
بِهِ تَرْخُصُ وَمِنْهَا لَا يَصِحُّ  
أَشْبَهَهَا مُحْرَمَاتٌ فَأَعْلَمَا  
وَكُلُّ مَا أُبِيحَ فِي الصَّرُورَةِ  
أَثْلَفَهُ لِكَبْنِهِ لَهُ ضَمِنُ  
نَالَ مِنَ اللَّهِ الْمَقَامَ الْأَكْمَلَا

٩٢٠

٩٢٥

٩٣٠

وَجَازَ أَنْ يُؤَخَّرَ الصِّيَامَا  
لَأَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي الصَّوْمِ  
وَحُكْمُهُ يَبُتُّ إِنْ تَعَدَّى  
أَمَّا الْخَطَا فَقَدْ يَكُونُ عُذْرَا  
وَمُسْقِطٌ لِلْحَدِّ وَالْقَصَاصِ  
لِكَبْنِهِ يَلْزُمُهُ فِي الْقَتْلِ  
وَلَيْسَ مُسْقِطًا لِحَقِّ الْخَلْقِ  
وَلَا يَنَافِي الْجَبْرُ لِلْحَطَّابِ  
لِكَبْنِهِ يَجُوزُ لِلْمَجْبُورِ  
وَبِالْعِبَادَاتِ بِأَنْ يَتْرُكَهَا  
أَمَّا الْمُحْرَمَاتُ مِنْهَا مَا يَصِحُّ  
فَالْقَتْلُ وَالزَّوْءُ وَالْجَرْحُ وَمَا  
وَجَائِزٌ بِأَكْلِ نَحْوِ الْمَيْتَةِ  
وَجَائِزٌ بِمَالِ غَيْرِهِ وَإِنْ  
وَمَنْ أَبِي تَرْخُصًا فَقَتِيلَا



## الخاتمة في الاجتهاد

الاجتهاد هو أن يستحصلاً  
 أركانه مجتهد ومجتهد  
 وفيه شرط فالذي يشترط  
 وذاك أن يكون عالماً بما  
 من علم نحو لغة وصرف  
 ومن بلاغة لفهم المعنى  
 وبالكتاب وبحكم السنة  
 ومن يكون عالماً بحكم  
 فهل له في ذلك أن يجتهداً  
 والخلف في مجتهدين اختلفا  
 وقيل: إنما المصيب واحد  
 فمن أصاب فله أجران  
 وإن يك اختلفا في الدين  
 ويجب اجتهاده إن سئلاً  
 وربما تعارض الأصلان  
 وأمنع صدور متناقضين

حادثة بحكم شرع نزلاً  
 فيه وكل فيه حكم قد ورد  
 في أول الركنين أشيا تضبط  
 إليه يحتاج اجتهاد العلماء  
 ومن أصول حسماً قد يكفي  
 وكل فن عنه لا يستغنى  
 وما أتى به اجتماع الأمة  
 ولم يكن بغيره ذا علم  
 قيل: نعم وقيل: لا فاجتهدا  
 فصوب الجميع بعض فاعرفا  
 لكفه لا يانم المباعد  
 وأجر الاجتهاد يعطى الثاني  
 فاحكم بفسق واحد من دين  
 عنه وإن شاء به أن يعمل  
 فيجب الوقوف للحيران  
 من عالم لسائل في حين

وَجَائِزٌ إِنْ كَانَ فِي وَقْتَيْنِ  
وَبَاطِلٌ حُكْمُ الَّذِي قَدْ عَدَلَ ٩٥٠  
وَإِنْ رَأَى الْجَوَازَ يَوْمًا فَفَعَلَ  
وَإِنْ أَطَاقَ الْجِهَادَ حَرَمًا  
وَقِيلَ : لَا يَحْرُمُ حَتَّى يَجْتَهِدَ  
وَقِيلَ : بَلْ يَجُوزُ مُطْلَقًا وَفِي  
وَقِيلَ : إِنْ كَانَ صَحَابِيًّا يَصْحُ ٩٥٥  
وَقِيلَ : إِنْ كَانَ يَفُوتُ الْعَمَلَ  
وَوَاجِبٌ تَقْلِيدُ غَيْرِ الْمُجْتَهِدِ  
وَجَائِزٌ لِدَا الضَّعِيفِ يُفْتَى  
فِي حَضْرَةِ الْمُفْتَى وَفِي غَيْبَتِهِ  
وَقِيلَ : لَا يَجُوزُ مُطْلَقًا وَمَا  
٩٦٠ قَدِّمْتُهُ هُوَ الصَّحِيحُ فَاعْلَمَا  
وَجَائِزٌ تَقْلِيدُ عَالِمَيْنِ  
وَلَا يَجُوزُ فِي قَضِيَّةٍ لِمَا  
وَجَائِزٌ تَقْلِيدُ غَيْرِ الْأَفْضَلِ  
لَأَنَّهُ فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ  
وَفِيهِمُ الْفَاضِلُ وَالْمُضْطَّوِلُ ٩٦٥  
لِصِحَّةِ الرَّجُوعِ أَوْ لِأَنَّيْنِ  
فِي حُكْمِهِ عَمَّا رَأَى أَوْ نَزَلَ  
ثُمَّ رَأَى الْحَرَمَةَ فَالْفِعْلُ انْحَضَلَ  
عَلَيْهِ تَقْلِيدُ سِوَاهُ فَاعْلَمَا  
وَبَعْدَ الْجِهَادِ فَالْمَنْعُ يَرِدُ  
هَذَا مِنَ الْبُطْلَانِ مَا لَا يَخْتَفِي  
وَقِيلَ : لَا وَهُوَ الْمَقَالُ الْمُتَضَخُّ  
بِالْجِهَادِ جَازٌ وَهُوَ أَسْهَلُ  
إِنْ شَاءَ فِعْلًا لِفَقِيهِ مُجْتَهِدُ  
سِوَاهُ بِالَّذِي رَأَاهُ الْمُفْتَى  
وَقِيلَ : لَا يَجُوزُ فِي حَضْرَتِهِ  
٩٦٠ قَدِّمْتُهُ هُوَ الصَّحِيحُ فَاعْلَمَا  
لِسَائِلٍ إِنْ كَانَ فِي شَيْئَيْنِ  
يَلْزَمُ مِنْ تَنَاقُضٍ قَدْ عُلِمَا  
إِنْ كَانَ مَوْثُوقًا بِهِ إِنْ يُسْأَلُ  
قَدْ شَهَرَ الْإِفْتَاءَ مِنْ جَمَاعَةٍ  
وَلَا نَكِيرَ عَنْهُمْ مَنْقُولُ ٩٦٥

وَفِي زَمَانِ الْمُصْطَفَى قَدْ وَقَعَا  
 مِثْلُ صَلَاةِ الْعَصْرِ فِي قُرَيْظَةَ  
 وَمُمْكِنَ خُلُوِّ بَعْضِ الزَّمَنِ  
 أَمَّا مَحَلُّ الْإِجْتِهَادِ فَهُوَ مَا  
 وَلَمْ يَرِدْ فِيهِ عَنِ الرَّسُولِ ٩٧٠  
 فَإِنَّهُ فِي مِثْلِ ذِي الْقَضِيَّةِ  
 مِنَ الصَّحَابَةِ اجْتِهَادٌ سُمِعَا  
 وَفِي بَنِي النَّظِيرِ قَطْعُ اللَّيْنَةِ  
 عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ فِقْهِهِ فَطِنِ  
 لَمْ يَكُنِ الْإِلَاهُ فِيهِ حَكَمًا  
 وَلَا عَنِ الْإِجْمَاعِ فِي الْمَنْقُولِ  
 تَمَّ اجْتِهَادُ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ

### تتمة

قَدْ أَشْرَقَتْ شَمْسُ الْأُصُولِ فِي سَمَا  
 وَأَبْرَزَتْ مُخَدَّرَاتِ الْفَنِّ  
 وَبَيَّنَتْ عَجَابَ هَذَا الْعِلْمِ  
 وَذَلَّلَتْ قُطُوفَهُ تَذْلِيلًا ٩٧٥  
 فَسَهَّلَتْ لِلسَّالِكِينَ مَقْصِدًا  
 وَأَحْمَدُ اللَّهُ الْجَزِيْلَ الْمُنِنِ  
 حَمْدًا بِهِ أَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْوَفَا  
 صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَّمَا  
 وَرَفَعَ اللَّهُ لِوَاءِ الْحَمْدِ  
 وَشَمِلَتْ صَلَاتُهُ أَهْلَ الْهُدَى  
 تَحْقِيقَهَا وَأَظْهَرَتْ مَا أُبْهِمَا  
 فِي قَالِبِ النَّظْمِ الْبَدِيعِ الْحُسْنِ  
 وَلَيِّنَتْ صِعَابَهُ لِلْفَهْمِ  
 وَصَيَّرَتْ مَخُوفَهُ سَبِيلًا  
 وَأَهْلَلَتْ لِلرَّائِدِينَ مَوْرِدًا  
 عَلَى تَمَامِهَا بِهَذَا السَّنَنِ  
 بِدِينِهِ وَالتَّابِعِينَ الْمُصْطَفَى  
 وَزَادَهُ مِنْ فَضْلِهِ وَكَرَّمَا  
 لَهُ عَلَى كُلِّ مُجِحٍّ مُهْدِ ٩٨٠  
 مِنْ آلِهِ وَصَحْبِهِ سَمَّ الْعِدَا

الصَّارِبِينَ الهَامَ فِي الهَيْجَاءِ حَتَّى اسْتَقَامَتْ سُبُلُ العَلْيَاءِ  
وَالتَّابِعِينَ الْمُقْتَفِينَ إِثْرَهُمْ وَالبَازِلِينَ لِإِلَهِ نَصْرَهُمْ  
فَبَذَلُوا النُّفُوسَ أَيَّ بَذَلٍ وَخَتَمَ اللهُ لَهُمْ بِالفَضْلِ ٩٨٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الفهرس

٢	شكر و عرفان
٣	ترجمة الناظم
٩	مقدمة
١٠	حد أصول الفقه
١٢	القسم الأول من الكتاب في الأدلة الشرعية
١٢	الركن الأول : في مباحث الكتاب
١٢	مبحث الخاص وأحكامه
١٣	ذكر الأمر
١٥	خاتمة
١٥	ذكر النهي
١٦	ذكر المطلق والمقيد
١٧	مبحث العام
٢١	ذكر المشترك
٢٢	ذكر الجمع المنكر



٢٢	ذكر التخصيص
٢٥	مبحث المحكم والمتشابه
٢٧	مبحث الحقيقة والمجاز
٢٩	ذكر الحروف
٣١	ذكر أسماء الظروف
٣٢	ذكر كلمات الشرط
٣٢	خاتمة
٣٣	مبحث الصريح والكنائية
٣٣	مبحث دلالة اللفظ على الحكم
٣٤	مبحث النسخ
٣٧	الركن الثاني في مباحث السنة
٣٧	مبحث الحديث
٣٩	ذكر شروط الراوي
٣٩	ذكر صفة العدل وحكم التعديل
٤٠	ذكر الخبر غير المتصل
٤١	مبحث فعله ﷺ

٤٢	مبحث تقريره ﷺ
٤٢	الخاتمة
٤٣	الركن الثالث : في الإجماع
٤٥	الركن الرابع : في مباحث القياس
٤٥	مبحث الأصل والفرع وشروطهما
٤٦	مبحث العلة
٤٧	ذكر شروط العلة
٤٨	ذكر حصول المقصود من شرع الحكم
٤٨	ذكر أقسام كل واحد من الحكم والعلة إلى الجنس والعين
٤٩	ذكر طرق العلة المنصوصة
٥٠	ذكر طرق العلة المستنبطة
٥٢	خاتمة
٥٢	مبحث القوادح
٥٥	الركن الخامس في مباحث الاستدلال
٥٥	مبحث الاستصحاب والعكس
٥٥	مبحث الاستقراء

٥٦	مبحث المصالح المرسله
٥٦	مبحث الاستحسان
٥٦	مبحث الإلهام
٥٦	مبحث حكم الأشياء قبل الشرع
٥٧	خاتمة في قواعد الفقه
٥٧	خاتمة على قسم الأدلة في الترجيحات
٦٠	القسم الثاني من الكتاب في الأحكام الشرعية الركن الأول : في الحكم
٦٣	مبحث الحكم الوضعي
٦٥	الركن الثاني في بيان الحاكم
٦٧	الركن الثالث في المحكوم به
٦٩	الركن الرابع في المحكوم عليه
٧٠	ذكر العوارض التي تعتري الأهلية
٧٢	ذكر العوارض المكتسبة
٧٦	الخاتمة في الاجتهاد
٧٧	تتمة
٨١	الفهرس